مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السابع والستون (سبتمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السابع والستون- سبتمبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **مؤرخـــان مارونيـــان لصـــلاح الـــدين الأيـــوبي (١١٣٨-١١٩٣م)**	
فيليـب حتـى وأمـين معلـوف «دراسـة مقارنـة».....	٣ – ٢٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني**	٢٧ – ٥٦
الباحث/ رزق موسى الزعانين	
٣- **موقـــف الـــدول الكبـــرى مـــن اســـتقلال شـــبه القـــارة الهنديـــة عـــام١٩٤٧**	٥٧ – ٨٤
أ.م.د. نزار كريم جواد	
أ.م.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق	
٤- **السياسة الخارجية.. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية**	٨٥ – ١١٨
د.علاء فاهم كامل	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
٥- **دور الكتلـــة البيئيـــة الحرجـــة فـــي تضـــمين قواعـــد الاقتصـــاد الـــدائري فـــي المؤسســـات الحكوميـــة**	١٢١ – ١٩٨
د. عمرو صالح محمد	
٦- **إمكانيـــة اســـتفادة مصـــر مـــن تجربـــة البنـــوك الماليزيـــة فـــي دعـــم التنميـــة الاقتصـــادية فـــي ظـــل مقـــررات بـــازل ٣ «دراســـة مقارنـــة»**.....	١٩٩ – ٢٥٦
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي	

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث الصفحـــة

- **الدراسات القانونية:**

٧- السياســة الجنائيــة فــي مواجهــة جــرائم تزييــف العملــة «دراســـــة مقارنـــــة» ..... ٢٥٩ - ٢٩٦

د. عيد نصرالله سعد سيد حريرة

٨- عـدم جـواز الجمـع بـين العضـوية البرلمانيـة والوظيفـة العامـة فـي مـصـر والإمـارات «دراسـة مقارنـة» ... ٢٩٧ - ٣١٦

د. سعيد علي سعيد حميد الخييلي

- **الدراسات الفلسفية:**

٩- الأبعـاد الفلسـفية للهجـرة دراسـة معاصـرة فـي جـدل الغربـة والحنـــين والإبـــداع ..... ٣١٩ - ٣٤٤

د. علي عبود المحمداوي

د. نهاوند علي محمد

١٠- حالـة اليهـود الفكريـة والثقافيـة فـي العصـر العباسـي .. ٣٤٥ - ٣٦٨

الباحث/ عصام وهب الله زهران عبد الرحمن

- **دراسات التربية الفنية:**

١١- آليـات اللاتجنـيس فـي المنتجـات الصـناعية ..... ٣٧١ - ٣٩٠

أ.د. هدى محمود عمر

م. أنيس حاتم مانع

١٢- سـلطة المنـتج الصـناعي وانعكاسـها علـى المتلقـي .... ٣٩١ - ٤١٠

م.م. عبد الحسين عبد الكريم سلمان

أ.م.د. صلاح نوري محمود الجيلاوي

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١٣- **جماليـات النحـت الإفريقـي القـديم وانعكاسـه فـي فخـار (التراكوتـــا Terracotta) المعاصـــر**	٤١١ - ٤٢٨
أ.د. أنغام سعدون طه	
م.م. عدنان ساطي علي	
١٤- **دلالات اللـون فـي القـرآن الكـريم وتمثلاتهـا فـي نتاجـات طلبـــة قســم التربيـــة الفنيـــة**	٤٢٩ - ٤٥٨
م.م. رؤيا إحسان رفعت	
١٥- **فاعليـــة اســتراتيجية الـــتعلم النشـــط الفعـــال علـــى تقيـــيم الأداء المهـــاري لمشـــاريع التخـــرج لطلبـــة قســـم التربيـــة الفنيـــــة**	٤٥٩ - ٤٨٤
أ.م.د. مها مازن كامل	
١٦- **الخطـاب الحضـاري فـي البنـى التصـميمية للفضـاءات الداخليـــــة المعاصـــــرة**	٤٨٥ - ٥٠٦
أ.م.د. علاء الدين كاظم الإمام	
١٧- **تمـثلات التحـوير فـي تكوينـات خـط الثلـث**	٥٠٧ - ٥٣٢
م.د. وسام كامل عبد الأمير	
١٨- **آلـة العـود فـي الآثـار والمخطـوطـات التـاريخيـة بيـن القـرنيـن الثامـن المـيـلادي والســادس عشــر الميـلادي** ..	٥٣٣ - ٥٦٢
م.د. أحمد جهاد البدر	
م.م. حيدر زامل حسين هاشم	

إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل ٣

«دراسة مقارنة»

Possibility of Egypt's Benefit from Malaysian Banks Experience in Supporting Economic Development in the Light of Basel III Rules

الباحث/ محمد السعيد علي جويلي

قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

القطاع المصرفي باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية يمثل أحد أهم اطلاع المنظومة المالية، والمعنى بتنفيذ سياساتها المالية والنقدية، وكذا تنفيذ سياساتها نحو توفير التمويل المطلوب لمشروعاتها الاقتصادية لكافة القطاعات والأنشطة، كما أن القطاع المصرفي يمثل خط الدفاع الأول نحو مواجهة أي من الأزمات المالية والنقدية. لذا تهتم الحكومات بتنمية قدرات ذلك القطاع؛ لتشابكه مع كافة القطاعات الاقتصادية؛ ليتسم بالمرونة والكفاءة والقدرة على القيام بدوره.

ويمثل القطاع المصرفي المصري أحد أهم أذرع المنظومة المالية والنقدية، وأنه حائط الصد الأول لمواجهة أية تقلبات أو صدمات أو أزمات نقدية، كما يعكس مدى متانة وقوة ومرونة الجهاز في التعامل مع تلك الأزمات، فضلًا عن الدور التنموي الذى تلعبه البنوك في تحقيق متطلبات و دعم التنمية الاقتصادية، من خلال تجميعها للمدخرات، وإعادة توظيفها بضخها في كافة شرايين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهل نجحت البنوك والحكومة المصرية فى توظيف تلك المدخرات، وذلك في ظل المقررات الجديدة باتفاقية بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ بنهاية عام ٢٠١٩ وعدم وجود تعارض بين تطبيق تلك الاشتراطات وفى ذات الوقت تمويل البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تم الأخذ بدولة ماليزيا كدراسة مقارنة مع مصر، وذلك للتشابه الكبير بين البلدين، من حيث التركيبة المجتمعية، ومعتقداته، وكذلك للتشابه في المدة الزمنية من حيث البداية التاريخية لتلك الدولتين، وذلك للاستفادة من أبعاد تلك التجربة، حيث نجح القطاع المصرفي الماليزي في جمع المدخرات من المواطنين مع توظيفها بنسبة ٨٥% بكفاءة وفعالية والتي انعكست على التنمية الاقتصادية بها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الجهاز المصرفي، بازل ٣، معدل كفاية رأس المال، معدل توظيف الأموال بالبنوك، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، معدل نمو دخل الفرد، معدل البطالة، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية.

Abstract:

The banking sector in both developed and developing countries implements state financial and monetary policies, in addition to the policies carried out to avail funds for economic projects in different sectors and activities. The banking sector also constitutes the frontline for facing financial and monetary crises. The banking sector is directly linked to other economic sectors. Governments, therefore, are keen on developing it so as to be flexible, efficient, and capable of performing its role.

The Egyptian banking sector is one of the main tools in the monetary and financial system. It is the shield against any shocks, volatility, or economic crisis. It must also show both strength and flexibility in dealing with crises. Worthy of note is that banks play a developmental role as regards enhancing economic development through collecting savings and pumping them into different economic sectors. Have the Egyptian government and banks managed to use individual savings in the light of Basel III Accord which entered into enforce at the end of 2019? Malaysia is compared to Egypt in the study under review given the great similarities between the two countries in terms of social fabric and beliefs, and the beginning of economic development in both countries in the fifties so as to make the utmost use of the Malaysian experience, especially that the Malaysian banking sector managed to use 85% of individual savings to fund all economic sectors.

Keywords: economic development, banking sector, Basel III, capital adequacy ratio (CAR), loan to deposit ratio (LDR), growth rate of GDP, growth rate of GDP per capita ,unemployment rate, inflation rate, foreign direct investments (FDI), growth rate of foreign exchange reserves.

مقدمة:

لعب القطاع المصرفي الماليزي دورًا كبير في دعم التنمية المستدامة بماليزيا، حيث نجح القطاع المصرفي في جمع المدخرات من المواطنين مع توظيفها بنسبة ٨٥%، من خلال تمويله العديد من المشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما كان له الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية ، ووضح ذلك جليًا في كافة المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم فقد أصبح اقتصاد ماليزيا من الاقتصادات الناشئة، التي شهدت طفرة تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية في كافة القطاعات المختلفة مما جعلها في طليعة تلك الاقتصاديات، كما أن التجربة الماليزية أصبحت محط أنظار المتخصصين لدراسة ذلك النموذج للوقوف على أبعاد تلك التجربة الناجحة مقوماتها وأثارها.

هذا ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة البنوك الماليزية في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، وقد تم الأخذ بدولة ماليزيا كدراسة مقارنة مع مصر، وذلك للتشابه الكبير بين البلدين من حيث التركيبة المجتمعية ومعتقداته وكذلك للتشابه في المدة الزمنية من حيث البداية التاريخية لتلك الدولتين، والتي بدأت في أول عقد السبعينيات من القرن الماضي، وذلك للاستفادة من تلك التجربة، وأبعادها، وبخاصة دور الجهاز المصرفي الماليزي في تقديم التمويل المطلوب لكافة القطاعات الاقتصادية، حيث نجح القطاع المصرفي الماليزي في جمع المدخرات من المواطنين مع توظيفها بكفاءة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مدى نجاح الجهاز المصرفي المصري فى القيام بدوره فى تجميع المدخرات، وتمويله القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في ظل المحددات الجديدة، والتي أضيفت إلى ضوابط واشتراطات مقررات لجنة بازل تحت مسمى " بازل ٣ "، والتي تمثلت في إعادة بناء هيكل مصادر التمويل بالبنوك،

وكذا تعديل معدل كفاية رأس المال، و تعديل نسب السيولة الموجهة للتشغيل (التمويل) بالقطاعات المختلفة، وذلك للتحوط من المخاطر محتملة الحدوث، والتي يجب على البنوك مواجهتها، وما إذا كانت ستمثل عائق فى قيام البنوك بدورها فى ضوء وضعها لضوابط جديدة لإدارة السيولة بها، ومن ثم تأثيرها فى تمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية، وفى سبيل دراسة مشكلة البحث تم التعرض بالتحليل لتجربة التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا، كدراسة مقارنة حيث تمثل أحد أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم، فضلًا عن أن تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية، حيث قام الجهاز المصرفي بتمويل العديد من الأنشطة والقطاعات المختلفة وتأثرها المباشر في معدلات نمو الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا، مع الالتزام بضوابط واشتراطات بازل الجديدة والتوافق معها، مع عدم الإخلال بمتطلبات التنمية الاقتصادية، ومن ثم يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا فى التنمية الاقتصادية ومحاولة نقلها إلى مصر.

فروض البحث:

وقد تمثلت فروض البحث في الآتي:

- توافق البنوك المصرية مع الاشتراطات والضوابط الجديدة بمقررات لجنة بازل٣، مع عدم تعارض ذلك في قيام البنوك بتمويلها للقطاعات الاقتصادية.
- تحتاج البنوك المصرية إلى خلق فرص استثمارية، بكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ لاستغلال فائض السيولة المتاح لديها.
- إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا الرائدة في قيام كل من البنوك والقطاعات الاقتصادية، بالمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الماليزي.

أهداف البحث:

يهدف البحث الوقوف على الآتي:

- مدى تعارض أو توافق البنوك المصرية مع الاشتراطات والضوابط الجديدة بمقررات لجنة بازل٣، والتي تمثلت في تعديل نسب السيولة لديها، وتحقيقها لمعدل كفاية رأس المال الجديد ١٠.٥% بدلًا من ٨%.
- كفاءة ونجاح الجهاز المصرفي المصري بتوظيف المدخرات والسيولة المتاحة لديه بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا الرائدة في قيام البنوك بدعم وتمويل والقطاعات الأنشطة الاقتصادية في ضوء أن تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة، والتي قام الجهاز المصرفي بها بدور مميز.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى دراسة الآتي:

- مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق الاشتراطات والضوابط الجديدة بمقررات لجنة بازل٣.
- المؤشرات الاقتصادية المختلفة للوقوف على ما إذا كان الجهاز المصرفي المصري يقوم بتوظيف المدخرات والسيولة المتاحة لديه بتلك القطاعات بكفاءة وفعالية.
- مدى إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا الرائدة في قيام كل من البنوك والقطاعات الاقتصادية بالمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الماليزي، وذلك كدراسة مقارنة، بخاصة البنوك الإسلامية، وفى ضوء التشابه النسبي بين مصر وماليزيا، من حيث التاريخ و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

الحدود المكانية: دولة ماليزيا، دولة مصر.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩.

الإطار العام للبحث:

تم تناول البحث من خلال الإطار العام للمباحث الثلاثة الموضحة على النحو التالي:

- أولًا: هيكل وآلية عمل الجهاز المصرفي الماليزي والمصري في ظل مقررات لجنة بازل ٣.
- ثانيًا: الأوضاع المالية للجهاز المصرفي الماليزي و المصري.
- ثالثًا: أثر كفاءة الجهاز المصرفي بكل من ماليزيا ومصر على مؤشرات التنمية الاقتصادي.

أولًا– هيكل وآلية عمل الجهاز المصرفي الماليزي والمصري في ظل مقررات لجنة بازل ٣:

في ظل التداعيات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية، فقد تكاتفت كافة جهود الدول، من خلال الهيئات الرقابية الوطنية والدولية، لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، وقد كان للجنة بازل دور رائد منذ إصدارها لأول مرة في هذا المجال، حيث وضعت معايير دولية ساهمت في جعل البنوك أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، وذلك من خلال وضع إطار لمخاطر البنوك بطريقة أكثر تكاملية، هذا وقد قامت اللجنة إصدار الضوابط بتطور الأزمات التي واجهت القطاع المصرفي، حيث قامت بإصدار «بازل١» والتي كانت تعنى بالحد من مخاطر منح الائتمان حينما كانت المخاطر مرتبطة بمنح الائتمان آنذاك، وحينما بدأت البنوك فى التوسع بخدماتها التقليدية وغير التقليدية أصدرت ضوابط ومقررات «بازل ٢»، وعندما

واجهت البنوك أزمة بالسيولة قامت بإجراء العديد من التعديلات الواسعة والجوهرية، حيث قامت بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت ما يسمى «بازل٣»، حيث قامت على إجراء العديد من المتغيرات والمتمثلة في الآتي:

- إجراء تغيير على إطار مخاطر السوق.
- إجراء تغيير على إطار التوريق.
- وضع واستحداث أدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال لحساب المخاطر.
- قيام البنوك بالعمل على تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، وذلك لتقوية قدرة البنوك على مواجهة الخسائر والصدمات خلال الأزمات، حيث تم إعادة توزيع مكونات ونسب رأس المال الأساسي والأسهم العادية، وكذا النسبة الدنيا المطلوبة والنسبة الإضافية المقترحة، وذلك لتدعيم رأس المال الإجمالي، ويوضح البيان التالي الاختلافات ما بين بازل ١،٢،٣ وذلك على النحو التالي: [١]

جدول رقم (١)

يوضح مقارنة بين نسب التحوط بين بازل١، بازل٢، بازل٣

البيان	الأسهم العادية			رأس المال الأساسي		رأس المال الإجمالي	
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازل ١	%٢	–	–	%٤	–	%٨	–
بازل ٢	%٢	–	–	%٤	–	%٨	–
بازل ٣	%٤.٥	%٢.٥	%٧	%٦	%٨.٥	%٨	%١٠.٥

Source: Jaime Caruana ; Bâle III: vers un système financier plus sûr ; 3e Conférence bancaire international
Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p02. a partir du site d'internet: www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf

١-هيكل وآلية عمل الجهاز المصرفي الماليزي في ظل مقررات لجنة بازل٣:

قام القطاع المصرفي الماليزي بدور كبير في دعم التنمية المستدامة بماليزيا، حيث يتشكل القطاع المصرفي ما بين بنوك تجارية، وبنوك استثمارية وبنوك إسلامية، وقد نجح القطاع المصرفي بتلك التشكيلة في جمع المدخرات من المواطنين مع إيجاد صور لتوظيفها، ووضع صور تمويلية مختلفة ومتعددة لتمويل المشروعات حيث تحول الاقتصاد الماليزي من الاقتصاد القائم على الزراعة، إلى الاقتصاد الصناعي والمتنوع والشامل، وذلك بفضل الاستغلال الأمثل لمدخرات الماليزيين في تمويل المشروعات القومية، وكذا تمويل القطاع الخاص بكافة قطاعاته.

١/١- ركائز ومقومات التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا:

نجحت ماليزيا بعد حصولها على استقلالها من المستعمر البريطاني سنة ١٩٥٧م، في أرثاء دعائم دولتها، وذلك من خلال وضعها لعدد من الركائز والمحاور، والتي تضمن لها التنمية والتطوير والتقدم حيث قام النموذج التنموي الماليزي على الانفتاح الحذر حيث حقق نتائج جيدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمثلت أهم المقومات التي أدت إلى نجاح تجربة التنمية في ماليزيا الآتي [٢] :-

- قيام دولة موحدة بين فئات الشعب باختلاف العرقيات والديانة، حيث تم التعايش بين الإسلام والبوذية والهندوسية، وبذلك تم خلق الشعور بوحدة المصير المشترك والمتحد أمنيًا واجتماعيًا، مع العمل على قيام مجتمع يجمع الأحزاب المختلفة تسوده الديمقراطية، كما تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل، وكذا تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- الاعتماد على الموارد الداخلية للبلاد من موارد طبيعية وبشرية، مع توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة؛ بهدف زيادة الدخل المحلى الإجمالي.

- العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية للعنصر البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين.
- تحقيق التنمية المستدامة عبر حماية البيئة والحفاظ على تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- مكافحة الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص، وتشجيع العمل والإنتاج، بغرض بناء مجتمع يتمتع بالرفاهية،ينعم أفراده بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل وافرة.
- تطبيق السياسات التي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد والمجتمع الماليزي، حيث تم عدم السماح بالانفتاح والتوسع في الاستثمار الأجنبي، وإنما تعاملت معالاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم بدأت بالسماح له بالدخول ولكن بشروط محددة تصب بشكل أساسي في صالحالاقتصاد، ومن بينها ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبيالصناعات الوطنية التي تلبى حاجات السوق المحلية أي أنها اتبعت سياسة تشجيع استخدام المنتج المحلى.
- التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي(الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية) ، مما كان له الأثر في نجاح سياسات التنمية الاقتصادية.
- وضع نظام مالي قوى يلبى كافة احتياجات المشروعات القومية ويعمل على تحفيز الأفراد على الادخار، وإعادة توظيفها وضخها بالشكل المناسب في شرايين الاقتصاد القومي، مع توجيه التمويل نحو التنمية بشكل أساسي على مشروعات البنية التحتية.
- تنوع المؤسسات المالية التي تتفق ومعتقدات فئة من الشعب، وبخاصة صيغ

التمويل والصيارفة الإسلامية بكافة أشكالها، وكذا التعامل بصيغ التأمين القائمة على مبدأ التكافل.

- الاهتمام بالتعليم ونقل التكنولوجيا لأفراد الشعب الماليزي، والعمل على تدريبة ورفع كفاءته لمواكبة متطلبات سوق العمل، مع الاهتمام بمستوى الصحة وتوفير الخدمات الطبية.
- امتلاك ماليزيا لمعدل نمو ثابت في زيادة السكان، حيث أن ماليزيا لم يحدث بها انفجار سكنى مثل ما حدث بعدد من الدول الأمر الذى لم يقف كحجر عسر فى وجه التنمية المستدامة.
- وضعت ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال وضع وتنفيذ عدد من الخطط الخمسية والمتتابعة والمتكاملة والمحددة الأهداف منذ الاستقلال وحتى الآن، مع وضع رؤية متقدمة لشكل ماليزيا في٢٠٣٠.

٢/١- البنك المركزي وهيكل البنوك الماليزية:

يعتبر بنك نيغارا ماليزيا – البنك المركزي – [٣] والذى يمثل بنك البنوك الماليزية، ويمثل أيضًا قمة الهيكل النقدي والمالي في الدولة. حيث يسعى إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، حيث يمثل ذلك الهدف الرئيسي للبنك، ومن ثم فإن الاستقرار المالي والنقدي ينعكس في النمو المستدام للاقتصاد الماليزي. ومن أجل أن يحقق البنك دوره ووظائفه، تم إعطائه سلطات قانونية بموجب عدة قوانين للتنظيم والإشراف على المؤسسات المالية والوسطاء الماليين الآخرين من غير البنوك، وتتمثل مهام البنك الرئيسية حسب تعريفها في قانون البنك المركزي الماليزي السابق التعرض له في المبحث السابق وتعديلاته في الآتي: [٤]

- إصدار العملة و إدارة السياسة النقدية في ماليزيا.

- التنظيم والإشراف على البنوك التي تخضع تحت مظلته وقانونه.
- الرقابة على أنظمة المدفوعات و الرقابة على الأسواق المالية والنقد.
- حفظ وإدارة احتياطيات النقدية الأجنبي في ماليزيا، مع تعزيز نظام سعر صرف يتناسب مع أصول الاقتصاد.
- تعزيز نظام مالي سليم وتقدمي وشامل مع العمل كمستشار مالي، ووكيل بنكي ومالي للحكومة.

هذا ويضم الجهاز المصرفي في ماليزيا البنوك التجارية والاستثمارية والإسلامية، والتي تعمل في السوق جنبًا إلى جنب من خلال توفير الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات غير التقليدية مع تقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال البنوك الإسلامية، هذا وتعتبر البنوك بكافة أنواعها المحرك الرئيسي للموارد المالية والمصدر الرئيسي للتمويل من أجل دعم النشاطات الاقتصادية في ماليزيا. بالإضافة إلى مكاتب التمثيل والمتواجدة نيابة عن البنوك الأجنبية في ماليزيا. ويوضح الشكل التالي الجهاز المصرفي بالسوق الماليزي وذلك على النحو التالي [٥]:-

شكل رقم (٢)

هيكل الجهاز المصرفى الماليزى

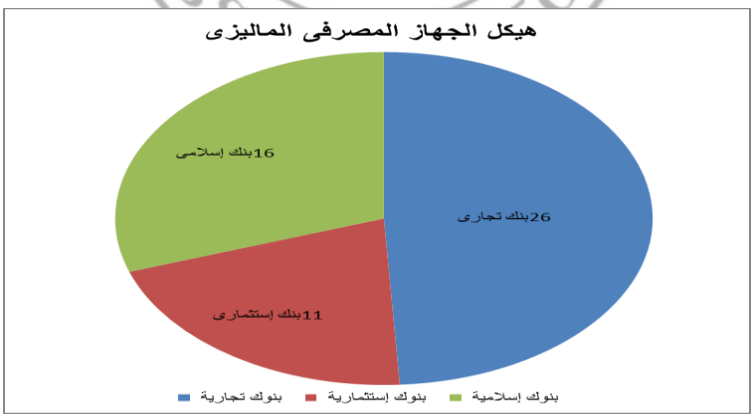

المصدر: إعداد الباحث من خلال بوابة الإحصاء لماليزيا

https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

٣/١- ظهور البنوك الإسلامية ودورها في دفع عجلة التنمية:

بدأ ظهور البنوك الإسلامية بماليزيا في عام ١٩٦٣م، حيث أن الماليزيين كانوا مهتمين بإيجاد آلية للادخار تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ ليقوموا بالحج بدون فوائد (ربوية) [٦]، ،وفقًا والأسلوب التقليدي بالبنوك الاستثمارية أو التجارية، فقد تم تأسيس أحد الصناديق الاستثمارية تقوم على مفاهيم الشريعة الإسلامية عام ١٩٦٢م وتم بدء العمل في عام ١٩٦٣م، وقد نجح الصندوق فى تحقيق الهدف منه، وبعد نجاح التجربة بدأ الاهتمام الحكومي فى تأسيس بنوك إسلامية مستقلة حيث تم تأسيس هيئة عامة فى عام ١٩٨١م، تتكون من عشرين مصرفيا خبيرًا في مجال القطاع المصرفي؛ لدراسة إقامة بنوك إسلامية، وقد أسفرت الدراسة عن مؤشرات جيدة، كما خلصت الدراسة أيضًا إلى أهمية إصدار قانون ينظم عمل البنوك الإسلامية، وفى إبريل عام ١٩٨٣م تم إصدار القانون الخاص بتأسيس البنوك الإسلامية وفى يوليو عام ١٩٨٣م تم تأسيس أول بنك إسلامي في ماليزيا تحت اسم " بنك إسلام "، حيث يتبع البنك المذكور ويمارس عمله تحت مظلة البنك المركزي، ووفقًا لقانون البنوك الإسلامية المصدر في هذا الشأن، وقد فرض البنك وجوده في السوق المصرفي الماليزي، في ظل إقبال العديد من المواطنين الماليزيين على منتجاته المصرفية، والتي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتتوافق مع معتقدات وعقائد معظم الشعب الماليزي.

وبعد نجاح تجربة البنك الإسلامي بدأت الحكومة الماليزية تولى الأمر اهتمام أكبر، حيث وضعت من ضمن خطط التنمية لديها التوسع في إقامة البنوك الإسلامية وأن تكون ماليزيا من أكبر المراكز العالمية في الصيارفة الإسلامية، وعند تعديل قانون البنك المركزي في عام ١٩٩٣م، قد تم إعلان أن النظام المصرفي سيكون ثنائي حيث يشمل النظام التقليدي والنظام الإسلامي، وفى ضوء ذلك سمح البنك المركزي للبنوك التقليدية (التجارية والاستثمارية) بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها التقليدية أو إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية فقط. وقد قام نحو ٢٤ بنك تقليدي بتقديم الخدمات

المصرفية الإسلامية، وذلك للاستفادة من الأقبال الكبير من المواطنين والمستثمرين على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية. وفى ظل الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م، وبعد تغير البيئة المصرفية في السوق الماليزي من وجود شريحة كبيرة من المواطنين والمستثمرين تتعامل مع البنوك الإسلامية، الأمر الذى شجع الحكومة على منح ترخيص إنشاء بنك إسلامي ثاني عام ١٩٩٩ تحت اسم " بنك معاملات ماليزيا "، مع السماح بتحويل الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية لأن تكون بنوك إسلامية مستقلة بذاتها [٧]. وفى ضوء الخطوات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة، والقوانين التي تم إصدارها وتحول البيئة المصرفية نحو البنوك الإسلامية، قامت الحكومة الماليزية برسم خطة لتطوير القطاع المالي لديها، من خلال خطة طموحة حيث بدأت في عام ٢٠٠٦ بإطلاق المرحلة الأولى منها وذلك بجعل ماليزيا مركزًا عالميًا للصيارفة الإسلامية؛ لتكون قبلة لكل من يرغب فى الاستفادة من الخبرات المتراكمة لديها، والعمل على نشر الصيارفة الإسلامية، وقد بلغ نصيب البنوك الإسلامية من السوق المصرفية الماليزية نسبة في حدود ٢٠% في عام ٢٠١٠.

ومع نجاح وتحقيق أهداف المرحلة الأولى من الخطة ومع زيادة الاهتمام العالمي بفكر ومفاهيم الصيارفة الإسلامية عالميًا، وفي ضوء ما أفرزته الأزمات والتجارب من أن البنوك الإسلامية كانت أقل عرضة من البنوك التقليدية في المخاطر المرتبطة بالنشاط أو التقلبات المرتبطة بمخاطر الأسواق والدول، فضلًا عن ارتباط الفكر الإسلامي المصرفي الوثيق بالأنشطة الاقتصادية، وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة.

تم إطلاق المرحلة الثانية من خطة التوسع بالصيارفة الإسلامية، حيث تم وضع رؤية لتدويل مفاهيم وأفكار الصيارفة الإسلامية عالميًا، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠م حتى عام ٢٠٢٠م، وقد تخلل ذلك الفترة أن الحكومة الماليزية قد قامت

بإصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية، والذى تمثل في وضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث تم إلغاء عدة تشريعات تمثلت في قانون البنوك الإسلامية لعام م1983، وقانون التكافل 1983م، وقانون أنظمة الدفع 2003 م، وقانون الرقابة على النقد1953 م، حيث كان الهدف من القانون الشامل الجديد هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية؛ لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة، مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا [٩].

٤/١- دور البنوك الماليزية في تطبيق مفهوم الشمول المالي:

استطاعت ماليزيا منذ إصدار البنك الدولي لمفهوم ومؤشرات قياس الشمول المالي في عام ٢٠١١م، أن تكون من طليعة دول العالم، التي تقوم على تطبيق مفهوم الشمول المالي، وقد ساعدها على تحقيق ذلك المنظومة المالية الشاملة التي وضعتها ماليزيا لنفسها، وذلك من خلال القوانين التي تم إصدارها أو من خلال المؤسسات المالية المعاونة، والتي تقدم الخدمات اللوجستية لذلك القطاع والعاملين به من مؤسسات وأفراد، فضلًا عن البنية التحتية القوية التي قامت ببنائها على مدار الفترة الماضية سواء في قطاع الاتصالات أو قطاع التكنولوجية الإلكترونية وتسخيرها واستخدامها فى المدفوعات الإلكترونية، وقد ساهم ذلك في أن ماليزيا لم تعانى من التشوهات الاقتصادية التي تعانى منها معظم الدول النامية، والتي تتمثل في وجود اقتصاد غير رسمي متعاظم وينمو عام بعد الأخر لا تستفيد منه الدولة ولا تسطيع حصرة، حيث أن ماليزيا استطاعت دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، مما كان له الأثر البالغ في نمو الاقتصاد مع تحديد الدعم وتوجيهه للفقراء الأكثر احتياجا وكان له الأثر في حصر ما تنتجه البلاد والوقوف على حجم القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، فضلًا عن الوقوف على مدى حسن استغلال الموارد الطبيعية، وعدم إهدارها بالإضافة إلى الوقوف على حجم الاستثمارات

المحلية الحقيقية بالبلاد وحركة تداول السيولة النقدية بين الأفراد والمؤسسات العاملة بالدولة، هذا ويمكن التدليل على نجاح ماليزيا في تطبيق مفهوم الشمول المالي من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، والتي حددها البنك الدولي عن قياس الشمول المالي.

ويمكن إيضاح أهم مؤشرات الشمول المالي بدولة ماليزيا، حيث تمثل المؤشرات المذكورة والمعتمدة من البنك الدولي، وذلك على النحو الموضح بالبيان التالي[٩]:

جدول رقم (٣)

يوضح مؤشرات الشمول المالى بماليزيا بنهاية عام ٢٠١٩

بيان المؤشر	نسبة المؤشر
مؤشر امتلاك حساب بنكي لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٩٠
مؤشر امتلاك حساب بنكي للنساء لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٨٥
مؤشر إجراء استلام أو مدفوعات نقدية بنكية لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٨٠
مؤشر صرف المرتبات أو المدفوعات أو تحويل لحساب بنكي	%٥٠
مؤشر عدد منافذ الوكلاء المتنقلين والمسجلين لكل ١٠٠ألف بالغ	n/a
مؤشر امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها حساب بنكي	%٨٥
مؤشر استخدام الأنترنت لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٩٥
مؤشر استخدام شريحة موبايل لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٩٥

المصدر :الموقع الإلكتروني www.worldbank.org.

التعليق:

يتضح أن مؤشرات الشمول المالي بدولة ماليزيا تجعلها في مصاف الدول المتقدمة، وكذا من الدول التي نجحت في تطبيق مفهوم الشمول المالي الأمر الذى انعكس في سيطرة الدولة على التدفقات النقدية التى تتحقق، بالقطاعات، والأنشطة الاقتصادية، وإدراجها بحسابات الدولة، وقد نجحت ماليزيا في تحقيق ذلك من خلال

وجود جهاز مصرفي قوى وبنية تحتية فى مجال التكنولوجيا الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، والتى جعلها تطبق ذلك المفهوم وتحقق تلك المؤشرات.

١/٥- مدى التزام البنوك الماليزية بمقررات لجنة بازل ١، ٢، ٣:

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتنسيق بين أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، وتقوم الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك، بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي؛ ليتوافق مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية، التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية؛ لتصبح معاييرًا دولية تسعى كافة دول العالم للتمشي معها.

وقد قام البنك المركزي الماليزي بوضع السياسات والخطط، التي تضمن توافق البنوك الإسلامية والتجارية والاستثمارية العاملة في السوق الماليزي مع محددات وأطار لجنة بازل ١، ٢، ٣. هذا ويتتبع وضع وترتيب الجهاز المصرفي الماليزي من خلال – مجلة (The Banker) [١٠] العالمية، التى تقوم بوضع ترتيب لأكبر ١٠٠٠ بنك حول العالم، فنجد أن البنوك الماليزية يتأرجح ترتيبها ما بين المركز السابع إلى التاسع خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠١٩م، على المستوى الإقليمي بدول الآسيان، من حيث معدل كفاية رأس المال والربحية وحجم الأصول والانتشار الجغرافي، وذلك بعد بنوك دول الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان والهند وسنغافورة. أما ترتيب بنوكها الإسلامية وسط الدول التي تطبق وتأخذ بالصيارفة الإسلامية، فنجد أنها تأتى في المرتبة الرابعة بعد البنوك السعودية والإماراتية والقطرية.

كما نجحت البنوك الماليزية في تحقيق معدل كفاية لرأس المال أكبر من ٨% وفقًا لاشتراطات بازل ١، ٢، وذلك في ضوء الاستقرار الذى يشهده السوق المصرفي، وبفضل أن السوق المصرفي الماليزي يتواجد به عدد من البنوك الإسلامية، والتي تتفق مبادئها ومعتقداتها وكذا منتجاتها المصدرة حسب الشريعة الإسلامية مع الاشتراطات المصدرة من لجنة بازل، ومن

ثم فإن البنوك الإسلامية لم تجد مشكلة في مواجهة المخاطر الكبيرة التي واجهت الأجهزة المصرفية حول العالم، وبخاصة وقت الأزمة المالية عام ١٩٩٧م وأزمة السيولة والمديونية عام ٢٠٠٨م، وقد بلغ معدل كفاية رأس المال بها نسبة كبيرة وتتعدى ١٢%، مما كان لها الأثر في أحداث التوازن بالسوق المصرفي الماليزي واستيعابه للأزمات والمخاطر(١١).

وفى ضوء المقترحات الجديدة لبازل ٣ والتى طرحت بداية من عام ٢٠١٠م، وذلك بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، حيث بدأ التشاور ووضع الاطار المحدد لتلك المقترحات، والتي تم وضع إطار زمنى لها لتقوم كافة البنوك بالعمل على تطبيقها خلال الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك بدعم رأس المال الأساسي بالبنوك، وكذا دعم موقف السيولة اتجاه المخاطر المحتملة الحدوث، وقد أقرت مقررات لجنة بازل ٣ معدل كفاية رأس المال بنسبة أكبر من ١٠.٥%، وهذه النسبة تم تحقيقها بالبنوك الماليزية قبل إقرار المقترحات المذكورة، كما أنها قامت بإجراء التعديلات الداخلية وفقًا للضوابط المحددة بإدارة السيولة لدرء المخاطر، التي تنتج عن بعض العمليات المصرفية المختلفة، ويوضح البيان التالي متوسط معدل كفاية رأس المال بالبنوك الماليزية على مدار الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٩م.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

جدول رقم (٤)

يوضح متوسط معدل كفاية رأس المال بالبنوك الماليزية خلال عام ٢٠١٣ حتى عام٢٠١٩

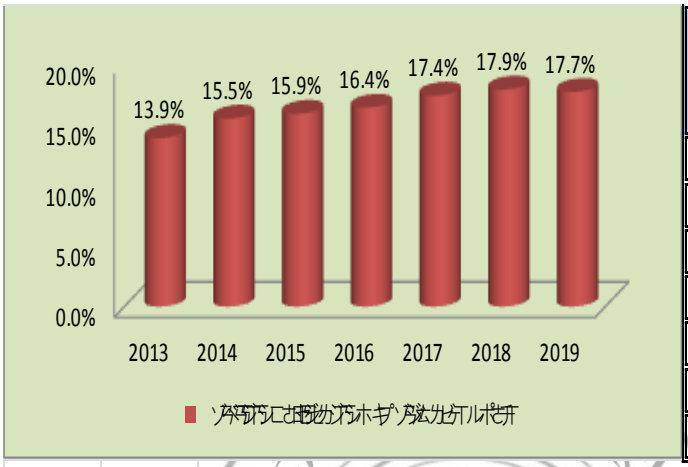

السنوات	متوسط معدل كفاية رأس المال بالبنوك الماليزية
2013	13.9%
2014	15.5%
2015	15.9%
2016	16.4%
2017	17.4%
2018	17.9%
2019	17.7%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

ويتضح من البيان السابق ما يلى:

أن البنوك الماليزية توافقت مع مقررات لجنة بازل ١،٢،٣ على مدار مراحلها المختلفة، فضلًا عن أن البنوك الماليزية واجهت العديد من المخاطر شأنها في ذلك شأن البنوك العالمية وبخاصة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وقد استوعبت تلك المخاطر، وذلك نظرًا للمركز المالي القوى للبنوك الماليزية، وكذا لتنوع البنوك المتواجدة بالسوق المصرفي الماليزي ما بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والبنوك الإسلامية [١٢]. حيث أن البنوك حققت أعلى من المعدلات المطلوبة لكفاية رأس المال تجاه المخاطر المختلفة وفقًا لبازل٣، وذلك في ضوء أن البرامج والخدمات والمنتجات المقدمة وفقًا للشريعة الإسلامية تتعدم بها نسب المخاطر، وقد نجحت البنوك الماليزية حققت معدل كفاية في رأس المال في حدود ١٧.٧ % فى عام ٢٠١٩ وهى أكبر من ١٠.٥% والمطلوب تحقيقها فى مقررات بازل ٣ والتي تم تنفيذها مرحليًا وانتهت في نهاية عام ٢٠١٩.

٢- هيكل وآلية عمل الجهاز المصرفي المصري في ظل مقررات لجنة بازل ٣:

يمثل القطاع المصرفي المصري أحد أهم مؤسسات المنظومة المالية والنقدية، حيث يلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويقوم القطاع المصرفي المصري بتجميع المدخرات من كافة القطاعات والفئات بالمجتمع، فضلًا عن أنه يمثل حائط الصد الأول لمواجهة أية تقلبات أو صدمات أو أزمات نقدية، وقد عكست الأزمات التي واجهت الجهاز المصرفي المصري مدى متانة وقوة ومرونة الجهاز في التعامل مع الأزمات، فضلًا عن الدور التنموي الذى تلعبه البنوك في تحقيق متطلبات التنمية في دعم القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد واجه الجهاز المصرفي المصري عدد من الأزمات، التي تمثل أهمها فى إدارة شئون البلاد النقدية أثناء فترة عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٤م، فضلًا عن تحمله لصدمة تحرير سعر الصرف لعملات الأجنبية، حيث شهد الجنيه المصري انخفاض كبير في قيمته، وقد أدار البنك المركزي سعر الصرف باحترافية واقتدار، كما نجح فى توفير متطلبات الحكومة والمؤسسات والأفراد للعملات الأجنبية، وأخيرًا نجح في إدارة ملف تخفيض معدل التضخم.

١/٢- مقومات الاقتصاد المصري:

أن الاقتصاد المصري تتوافر به العديد من الركائز والمقومات والتي لو تم استغلالها بكفاءة من الممكن أن يكون من أهم وأقوى الاقتصاديات، حيث تتمثل أهم تلك الركائز والمقومات في الآتي: (١٣)

- التجارب التي عاشها الاقتصاد المصري خلال تاريخه الطويل، والذى أكسبته العديد من الخبرات، والتي كان يجب الاستفادة منها فى بناء السياسات والاستراتيجيات، التي تتوافق مع المجتمع المصري وتحقيقه التنمية الاقتصادية فى ضوء تلك التجارب.
- أن المجتمع المصري يتصف بأنه من المجتمعات التي تنحدر من عرق واحد،

بخلاف العديد من الدول والمجتمعات، والتي تتكون من عرقيات مختلفة وتأخذ وقت طويل للتأقلم وتعمل من أجل وطنها دون صراعات.

- يجمع المجتمع المصري عقيدة توحيدية واحد لجميع فئات الشعب منذ عصر الدولة الفرعونية إلى الآن، وهى ميزة لا تتوافر في دول كثيرة.
- يزخر المجتمع المصري بالعديد من الكوادر والخبرات والعلماء المصريين على مدار التاريخ، والتي غزت دول العالم ونبغت فيها وحققت إسهامات كبيرة، حيث لم يحسن استغلالها بمصر من خلال الاهتمام بالبحث العلمي وإنشاء المراكز البحثية والعلمية وبناء قواعد تكنلوجية وبحثية يمكن تصديرها إلى العالم.
- توافر كافة الموارد الاقتصادية الطبيعية التي تمكن مصر من تحقق معدلات نمو كبيرة وأن تكون في مصاف الاقتصاديات المتقدمة.
- تتوافر لمصر موقع وفريد ومتميز من حيث جغرافيا المكان، فضلًا عن توافر إعتدال المناخ طوال العام.

٢/٢- البنك المركزي وهيكل البنوك المصرية:

يعتبر – البنك المركزي المصري – [١٤]، والذى يمثل بنك البنوك المصرية وقمة الهيكل النقدي والمالي في الدولة. حيث يسعى إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي من أجل تحقيق النمو المستدام للاقتصاد. ومن أجل أن يحقق البنك دوره ووظائفه تم إعطائه سلطات قانونية بموجب قانون البنوك المصدر فى عام ٢٠٠٣ م، وما أدخل عليه من تعديلات فى عام ٢٠٢٠م؛ لتنظيم الإشراف على المؤسسات المالية والوسطاء الماليين الآخرين من غير البنوك، وتتمثل مهام البنك الرئيسية حسب تعريفها في قانون البنوك المركزي المصري، وتعديلاته في الآتي:

- إصدار العملة وإدارة السياسة النقدية.
- التنظيم والإشراف على البنوك التي تخضع تحت مظلته وقانونه.
- الرقابة على أنظمة المدفوعات والرقابة على الأسواق المالية والنقد.
- حفظ وإدارة احتياطيات النقدية الأجنبي، مع تعزيز نظام سعر صرف وأسعار الفائدة بما يتناسب مع أصول الاقتصاد.
- تعزيز نظام مالي سليم وشامل مع العمل كمستشار مالي، ووكيل بنكي ومالي للحكومة.

هذا ويضم الجهاز المصرفي المصري عدد من البنوك التجارية والاستثمارية، والإسلامية، والتي تعمل في السوق جنبًا إلى جنب من خلال توفير الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات غير التقليدية، مع تقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، هذا وتعتبر البنوك بكافة أنواعها المحرك الرئيسي للموارد المالية والمصدر الرئيسي للتمويل من أجل دعم الأنشطة الاقتصادية في مصر. بالإضافة إلى مكاتب التمثيل والمتواجدة نيابة عن البنوك الأجنبية في مصر، كما توجد للبنوك المصرية حضور في عدد من دول العالم وذلك من خلال فروعها، ومكاتبها التمثيلية، ومؤسساتها التابعة، ورؤوس أموالها ومشاريعها المشتركة عبر العالم، هذا ويوضح البيان التالي الجهاز المصرفي بالسوق المصري، وذلك على النحو التالي[١٥]:

جدول رقم (٥)

يوضح عدد وفروع البنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

البيان	عدد البنوك العاملين في مصر	عدد فروع البنوك
2010	39	3502
2011	39	3573
2012	39	2610
2013	40	3651
2014	38	3710
2015	38	3766
2016	38	882
2017	38	4009
2018	38	4155
2019	38	4298

المصدر :إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزي المصري الدورية للبنوك والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019 .

٣/٢- دور البنوك المصرية في تطبيق مفهوم الشمول المالي:

استطاعت مصر منذ إصدار البنك الدولي لمفهوم ومؤشرات قياس الشمول المالي في عام ٢٠١١[١٦] أن تكون من طليعة دول العالم، التي تسعى على تطبيق مفهوم الشمول المالي، ومن أجل تحقيق ذلك قد بدأت مصر فى تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي، مع البدء فى إصدارها لعدد من التشريعات والقوانين، وأخذها أيضا لعدد من القرارات الاستراتيجية، والخاصة بتنظيم العمل بالسياسات الاستثمارية والسياسة النقدية والسياسة المالية، فضلًا عن البنية التحتية التي قامت ببنائها على مدار الفترة الماضية، سواء في قطاع الاتصالات، أو قطاع التكنولوجية الرقمية وتسخيرها واستخدامها فى التوسع فى قطاع المدفوعات الإلكترونية، وذلك بغرض معالجة الاختلال الهيكلى الذى يعانى منه الاقتصاد المصري، والذى تتمثل في وجود اقتصاد غير رسمي متعاظم، وينمو عام بعد الأخر، لا تستفيد منه الدولة ولا تسطيع حصرة الأمر، والذى أثر بالسلب على الاقتصاد المصري، هذا ويمكن التدليل على بدء مصر

في تطبيق مفهوم الشمول المالي، من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، والتي حددها البنك الدولي عن قياس الشمول المالي، وذلك على النحو الموضح بالبيان التالي(١٧):

جدول رقم (٦) يوضح مؤشرات الشمول المالي بمصر بنهاية عام٢٠١٩

بيان المؤشر	نسبة المؤشر
مؤشر امتلاك حساب بنكي لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٦٠,٠٠
مؤشر امتلاك حساب بنكي للنساء لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٦٤,٨٥
مؤشر إجراء استلام أو مدفوعات نقدية بنكية لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٧٣,٨٥
مؤشر صرف المرتبات أو المدفوعات أو تحويل لحساب بنكي	%٧٥,٠٠
مؤشر عدد منافذ الوكلاء المتنقلين والمسجلين لكل ١٠٠ألف بالغ	%٢٠,٠٧
مؤشر امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها حساب بنكي	%٥٥,٠٠
مؤشر استخدام الأنترنت لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٨٠,٠٠
مؤشر استخدام شريحة موبايل لفئة عمرية أكبر من ١٥ سنة	%٩٠,٠٠

المصدر موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

التعليق:

يتضح أن مؤشرات الشمول المالي بمصر يدل على أن مصر لديها الكثير من العمل والجهد لتطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث يتطلب الأمر من الدولة وضع السياسات والآليات، وكذا وضع القوانين والتشريعات، مع النهوض بتحسين البنية التحتية الرقمية، والتي ستكفل تحسن تلك المؤشرات، حيث أن معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة ستدخل ضمن حسابات الناتج القومي، ومن ثم سيختفى الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي، وذلك من خلال الوقوف على حجمة وقيمته، فى ظل أنه ينهك كاهل الدولة باستهلاكه للبنية التحتية دون مقابل، فضلًا عن أنه يخرج عن سيطرتها، وكذا عدم تقدير قيمتها أو تحصيل أي ضرائب عنها.

٤/٢ – توافق البنوك المصرية مع مقررات بازل١، ٢، ٣:

نجحت البنوك المصرية في تحقيق معدل كفاية لرأس المال أكبر من ٨% وفقًا لاشتراطات بازل١،٢، وذلك في ضوء الاستقرار الذى يشهده السوق المصرفي، وذلك بفضل أن السوق المصرفي المصري كان بعيدا إلى حدا ما من الأزمات، والتي واجهت الأسواق العالمية، فضلًا عن عدم تعامل البنوك المصرية في عدد من الأدوات والخدمات المصرفية عالية المخاطر، والتي تتمثل في المشتقات، وبخاصة الأزمة المالية عام ١٩٩٧م وأزمة السيولة والمديونية عام ٢٠٠٨م، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال بها نسبة كبيرة وتتعدى ١٢%، مما كان لها الأثر في أحداث التوازن بالسوق المصرفي المصري واستيعابه للأزمات والمخاطر.

كما نجحت البنوك المصرية فى تطبيق بازل٣ فى ضوء الإطار الزمنى خلال الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٩م، والمحددة من قبل اللجنة وذلك بدعم رأس المال الأساسي بالبنوك، وكذا دعم موقف السيولة اتجاه المخاطر المحتملة الحدوث، حيث أقرت مقررات لجنة بازل ٣ معدل كفاية رأس المال بنسبة أكبر من ١٠.٥%، وهذه النسبة تم تحقيقها بالبنوك المصرية بنهاية عام ٢٠١٩م، وفقًا والجدول الزمنى المحدد لذلك حيث قام البنك المركزي بتوجيه عدد من البنوك لزيادة رؤوس أموالها لتحقيق النسبة المطلوبة، ويوضح البيان التالي متوسط معدل كفاية رأس المال بالبنوك المصرية على مدار الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م [١٨].

جدول رقم (٧)

يوضح معدل كفاية رأس المال بالجهاز المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام٢٠١٩

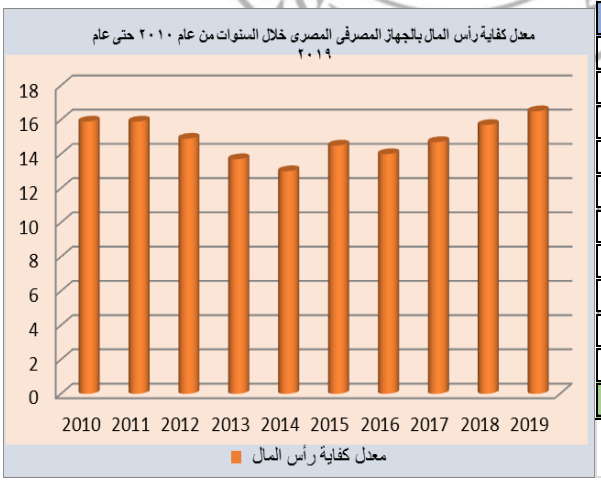

البيان	معدل كفاية رأس المال
2010	15.9
2011	15.9
2012	14.9
2013	13.7
2014	13
2015	14.5
2016	14
2017	14.7
2018	15.7
2019	16.5
متوسط معدل كفاية رأس المال	14.88

المصدر :إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزى المصرى الدورية السنوية والصدرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019 .

ويتضح من البيان السابق الآتي:

- حققت البنوك المصرية متوسط معدل كفاية رأس المال بنسبة تتراوح ما بين ١٦.٥% أكبر معدل خلال عام ٢٠١٩م، ونسبة في حدود ١٣ % كأدنى معدل عام ٢٠١٤م.
- أن نسب معدل كفاية رأس المال المحققة بالبنوك المصرية أكبر من متطلبات بازل٣ والمطلوب تحقيقها عند ١٠.٥% بنهاية عام ٢٠١٩م، وهذا يعنى متانة وقوة الجهاز المصرفي الماليزي ضد المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنوك بمصر ضد مخاطر الأعمال المصرفية بكافة أشكالها.

ثالثًا: مقارنة بين القطاع المصرفي الماليزي والقطاع المصرفي المصري فى مدى التزامهما بمقررات لجنة بازل ١، ٢،٣:

بمقارنة الأوضاع بالبنوك بين كل من مصر وماليزيا يتضح الآتي:

- التشابه الكبير بين القطاع المصرفي في كل من ماليزيا ومصر من حيث التقسيم والتكوين،كما أن التشريعات والمؤسسات التابعة للبنية التحتية المالية المصرفية وغير المصرفية متشابهة إلى حد كبير بين البلدين، كما كان للبنوك الماليزية والمصرية بأشكالها المختلفة دورهما الفعال من خلال تجميع المدخرات وإعادة ضخها فى الاقتصاد مرة أخرى وذلك تحت رعاية البنك المركزي والذى يقوم برسم السياسات النقدية ويمارس دوره الرقابي على البنوك للوقوف على مدى التزامها بالضوابط والاشتراطات المحددة من قبله لممارسة نشاطها.
- لعبت البنوك الإسلامية في ماليزيا دورًا كبيرًا حيث أوجدت منتجات مختلفة توافق معتقدات واتجاهات المواطنين والذى كان لها الفضل الكبير في تجميع تلك المدخرات للحكومة وإعادة ضخها في الاقتصاد وهو الدور الذى لم تلعبه وتستفيد منها البنوك الإسلامية بمصر وذلك في ضوء أن معظم الأفراد ذو عقيدة واحدة.

- تطابق دور البنوك في مصر مع البنوك في ماليزيا إلا أن البنوك بماليزيا أكثر تقدما نظرًا لاستخدامها للتكنولوجيا الرقمية وذلك يرجع لقوة وكفاءة بنيتها التحتية والرقمية.
- أن البنوك بكل من ماليزيا ومصر توافقا بالتزامهما بمقررات لجنة بازل ٣،٢،١ على مدار مراحلها المختلفة، فضلًا عن أن كل منهما واجها العديد من المخاطر شأنها في ذلك شأن البنوك العالمية وبخاصة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وقد استوعبا تلك المخاطر وذلك نظرًا للمركز المالي القوى للبنوك المصرية وكذا البنوك الماليزية،حيث أن البنوك المصرية حققت معدلات مقبولة في كفاية رأس المال تجاه المخاطر المختلفة، حيث نجحت فى تحقيق معدل كفاية في رأس المال في حدود ١٦.٥ % في عام ٢٠١٩ وهى أكبر من ١٠.٥% والمطلوب تحقيقها في مقررات بازل ٣ والتي تم تنفيذها مرحليًا وانتهت في نهاية عام ٢٠١٩.
- أن البنوك المصرية لا تعانى من أي نقص في السيولة وذلك في ضوء إعادة تعديل نسب السيولة المفترض قيام البنوك بتجنيبها وتوظيفها وفقًا لما هو وارد ببازل٣، فضلًا عن عدم تأثيرها على عمليات الإقراض أو الاستثمار بالبنوك حيث أن البنوك المصرية تعانى من قصور فى عمليات التوظيف للسيولة المتاحة لديها.
- أن البنوك الماليزية قد حققت متطلبات ومقررات لجنة بازل بكافة مراحلها وحققت أهم مؤشراتها والمتمثل في تحقيقها لمعدل كفاية رأس المال، والذى بلغ بنهاية عام ٢٠١٩م نسبة في حدود ١٨%، مع عدم وجود أية أزمات فى السيولة لديها أيضا.

ثانيًا– الأوضاع المالية للجهاز المصرفي الماليزي والمصري:

نستعرض المركز المالي للبنوك الماليزية والبنوك المصرية مع استعراض حجم الودائع وحجم القروض خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك للوقوف على حجم المدخرات وتوظيفها بكل من البلدين، وذلك على النحو التالى:

١- المركز المالي الإجمالي للبنوك الماليزية:

يتكون القطاع المصرفي الماليزي من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وكذا البنوك الاستثمارية سواء تلك المحلية أو الأجنبية أو التي لها فروع بماليزيا. ويقوم البنك المركزي الماليزي شأنه في ذلك شأن كافة البنوك المركزية بإعداد قوائم مجمعة للمركز المالي للبنوك بكافة أنواعها، والتي يمكن من خلال الوقوف على حجم الجهاز المصرفي الماليزي، ومعدل نمو الأصول والخصوم. ونستعرض فيما يلى المركز المالي المجمع للجهاز المصرفي الماليزي، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م [١٩].

جدول رقم (٨)

يوضح المركز المالي المجمع خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

بالألف رينجت

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو
الاصول/الخصوم):											
بنوك تجارية	1,197,710.8	1,356,861.8	1,453,332.5	1,561,114.8	1,695,980.6	1,776,917.3	1,819,927.5	1,852,616.0	1,932,090.3	1,966,876.8	6.42%
بنوك إسلامية	253,516.0	320,518.5	367,685.9	419,548.7	469,024.1	526,328.8	572,774.1	642,716.8	755,578,0	818,349.2	22.28%
بنوك استثمارية	62,297.0	67,017.4	61,313.9	55,668.9	54,366.7	51,138.0	50,191.0	52,534.4	49,121.6	46,281.4	-2.57%
إجمالى أصول (خصوم) القطاع المصرفى	1,513,523.7	1,744,397.8	1,882,332.3	2,036,332.4	2,219,371.3	2,354,384.1	2,442,892.5	2,547,867.2	2,736,789.9	2,831,507.4	8.71%
الوزن النسبي للبنوك :											
بنوك تجارية	79.13%	77.78%	77.21%	76.66%	76.42%	75.47%	74.50%	72.71%	70.60%	69.46%	-1.22%
بنوك إسلامية	16.75%	18.37%	19.53%	20.60%	21.13%	22.36%	23.45%	25.23%	27.61%	28.90%	7.25%
بنوك استثمارية	4.12%	3.84%	3.26%	2.73%	2.45%	2.17%	2.05%	2.06%	1.79%	1.63%	-6.03%
إجمالى الوزن النسبى	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	0%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

التعليق:

يتضح من العرض السابق أن إجمالي المركز المالي للبنوك التجارية بلغ نحو ١٥١٤ مليار رينجيت عام ٢٠١٠م، مقابل ٢٨٣٢م مليار رينجيت عام ٢٠١٩م، بزيادة

قدرها ١٣١٨ مليار رينجيت، وبمتوسط معدل نمو سنوي٨.٧ % خلال الفترة المذكورة.

١/١- إجمالي الودائع بالبنوك الماليزية:

نجح القطاع المصرفي الماليزي في تجميع مدخرات المواطنين، والمؤسسات والشركات، وذلك من خلال تقديمها الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية، وغير التقليدية، وبخاصة البنوك الإسلامية، والتي نجحت في الحصول شريحة كبيرة من السوق المصرفية، وذلك لتقديمها للمنتجات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع عقيدة النسبة الغالبة من سكان ماليزيا، ويوضح البيان التالي حجم الودائع بالقطاع المصرفي الماليزي وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م(٢٠).

جدول رقم (٩)

يوضح حجم الودائع بالبنوك الماليزية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

بالألف رينجت

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو
إجمالي المركز المالي للبنوك	1,513,523.7	1,744,397.8	1,882,332.3	2,036,332.4	2,219,371.3	2,354,384.1	2,442,892.5	2,547,867.2	2,736,789.9	2,831,507.4	8.71%
إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي	1,137,923.1	1,298,912.6	1,408,315.2	1,525,248.7	1,645,907.3	1,682,534.1	1,711,095.8	1,781,699.9	1,944,896.9	2,000,372.8	7.6%
نسبة الودائع إلى إجمالي المركز المالي	75.2%	74.5%	74.8%	74.9%	74.2%	71.5%	70.0%	69.9%	71.1%	70.6%	-0.6%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء الماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

التعليق:

- بلغ حجم الودائع بالجهاز المصرفي الماليزي نحو ١١٣٨ مليار رينجيت عام

٢٠١٠م، مقابل نحو ٢٠٠٠ مليار رينجيت في عام ٢٠١٩م، بزيادة بلغت نحو٨٦٢ مليار رينجيت بنسبة ٧٥.٧٥% خلال الفترة المذكورة وبمتوسط معدل نمو سنوي ٧.٦ %.

- بلغت نسبة الودائع الإجمالية إلى إجمالي المركز المالي ٧٥.٢% في عام ٢٠١٠م، مقابل نحو ٧٠.٦%عام ٢٠١٩م، بانخفاض قدره ٤.٦% وبمتوسط انخفاض نسبة ٠.٦ % سنويًا، كما بلغت نسبة الودائع الإجمالية إلى إجمالي المركز المالي ٧٥.٢% في عام ٢٠١٠م، كأعلى قيمة في حين بلغت نسبتها ٦٩.٩ % في عام ٢٠١٧م.

٢/١: إجمالي القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة (توظيف الودائع) بالبنوك الماليزية:

نجح القطاع المصرفي الماليزي في تجميع المدخرات، كما نجح أيضًا في توظيفها بكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث مثلت تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية حالة فريدة في ظل اعتمادها على مواردها الذاتية؛ لتمويل استثماراتها ومشروعاتها، حيث وقع العبء الأكبر من تنفيذ هذه التنمية على القطاع المصرفي، والذى نجح في إدارته للموارد المالية من حيث تجميعها من السوق المحلى وإداراتها بكفاءة عالية [٢١].

ويوضح البيان التالي حجم القروض المصرفية التي تم منحها للمشروعات المختلفة سواء الحكومية أو للقطاع الخاص والتي تمثل توظيفا للودائع وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م [٢٢].

جدول رقم (١٠)

يوضح حجم القروض بالبنوك الماليزية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

بالألف رينجت

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو
إجمالي المركز المالي للبنوك	1,513,523.7	1,744,397.8	1,882,332.3	2,036,332.4	2,219,371.3	2,354,384.1	2,442,892.5	2,547,867.2	2,736,789.9	2,831,507.4	8.71%
إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي	1,137,923.1	1,298,912.6	1,408,315.2	1,525,248.7	1,645,907.3	1,682,534.1	1,711,095.8	1,781,699.9	1,944,896.9	2,000,372.8	7.6%
القروض المصرفية											
بنوك تجارية	716,879.3	798,350.3	865,351.9	933,979.6	996,700.8	1,048,345.6	1,080,259.7	1,098,300.1	1,134,972.6	1,153,597.1	6.1%
بنوك إسلامية	161,563.4	199,840.5	236,224.1	283,527.6	335,592.4	389,837.5	434,332.2	478,953.9	564,099.4	611,068.4	27.8%
بنوك استثمارية	4,842.4	5,313.5	6,423.1	8,149.0	7,424.8	6,921.6	6,836.3	7,086.5	6,676.6	6,923.6	4.3%
إجمالي القروض بالقطاع المصرفي	883,285.1	1,003,504.3	1,107,999.1	1,225,656.2	1,339,718.0	1,445,104.7	1,521,428.2	1,584,340.5	1,705,748.6	1,771,589.1	10.1%
نسبة القروض إلى إجمالي المركز المالي	58.36%	57.53%	58.86%	60.19%	60.36%	61.38%	62.28%	62.18%	62.33%	62.57%	0.7%
نسبة إجمالي القروض إجمالي الودائع/	77.62%	77.26%	78.68%	80.36%	81.40%	85.89%	88.92%	88.92%	87.70%	88.56%	1.4%
الوزن النسبي للقروض											
بنوك تجارية	81.2%	79.6%	78.1%	76.2%	74.4%	72.5%	71.0%	69.3%	66.5%	65.1%	-2.0%
بنوك إسلامية	18.3%	19.9%	21.3%	23.1%	25.0%	27.0%	28.5%	30.2%	33.1%	34.5%	8.9%
بنوك استثمارية	0.5%	0.5%	0.6%	0.7%	0.6%	0.5%	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	-2.9%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء الماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

التعليق:

- أن إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي الماليزي بلغت نحو ٨٨٣.٣ مليار رينجيت عام ٢٠١٠م، مقابل ١٧٧٢ مليار رينجيت عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٨٨٨.٧ مليار رينجيت وبمتوسط معدل نمو سنوي ١٠.١ %.
- بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (التوظيف) ٧٧.٦% عام ٢٠١٠م، مقابل نسبة في حدود ٨٨.٦ % في عام ٢٠١٩م، وبمتوسط معدل نمو ١.١ %سنويًا.
- بلغت نسبة القروض الممنوحة من البنوك الإسلامية خلال الفترة المذكورة في التعاظم والنمو، وذلك انعكاسا لنمو تواجد البنوك الإسلامية بماليزيا، حيث

بلغت نسبة القروض الممنوحة من البنوك الإسلامية نسبة ١٨% عام ٢٠١٠م، مقابل ٣٥%عام بزيادة قدرها ١٧%، وبمتوسط معدل نمو سنوي ١.٧%.

ويتضح نجاح البنوك الماليزية في توظيف الودائع، وهذا يدل على كفاءة البنوك في توظيف الأموال لديها، كما أظهرت البيانات مدى تنامى دور البنوك الإسلامية في توظيفها للأموال التي في حوزتها تليها البنوك التجارية ثم البنوك الاستثمارية بنسب ٢٧.٨%،٦.١%،٤.٣% على الترتيب.

٢- المركز المالي الإجمالي للبنوك المصرية:

يتكون القطاع المصرفي المصري من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وكذا البنوك الاستثمارية. بالإضافة إلى البنك المركزي المصري الذى يقوم بإعداد قوائم مجمعة للمركز المالي للبنوك، والتي يمكن من خلال الوقوف على حجم الجهاز المصرفي. ونستعرض فيما يلى المركز المالي المجمع للجهاز المصرفي المصري وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م[٢٣].

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

جدول رقم (١١)

يوضح المركز المالى المجمع للبنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م

بالمليون جم

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول :-										
النقدية	12,248	1,830	14,534	29,227	27,276	27,381	31,432	57,471	68,332	69,627
أستثمارات أ.م وأوذن خزانة	405,895	474,176	555,326	653,889	825,524	1,016,025	1,283,616	1,537,036	1,680,811	1,765,356
أرصدة لدى بنوك أخرى	200,719	117,010	104,269	131,326	174,786	240,336	374,644	876,544	1,165,139	1,168,232
القروض المصرفية	465,990	474,139	506,736	549,120	587,852	717,999	942,727	1,426,457	1,629,664	1,854,326
أصول أخرى	135,803	202,535	185,295	200,287	201,435	197,238	213,675	523,352	536,624	659,265
إجمالي أصول المركز المالى	**1,220,655**	**1,269,690**	**1,366,160**	**1,563,849**	**1,816,873**	**2,198,979**	**2,846,094**	**4,420,860**	**5,080,570**	**5,516,806**
الخصوم وحقوق الملكية :-										
رأس المال	46,598	59,049	67,345	72,061	77,555	92,550	100,726	128,420	149,119	152,661
الاحتياطيات	28,486	22,056	25,539	35,838	47,022	50,080	63,002	185,846	213,732	236,065
المخصصات	70,418	55,106	54,127	61,264	62,777	66,049	66,880	107,859	109,294	122,272
الودائع	920,165	965,339	1,026,686	1,190,819	1,433,728	1,740,158	2,123,069	3,042,155	3,569,515	4,007,899
إلتزامات أخرى	154,988	168,140	192,463	203,867	195,791	250,142	492,417	956,580	1,038,910	997,909
إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين	**1,220,655**	**1,269,690**	**1,366,160**	**1,563,849**	**1,816,873**	**2,198,979**	**2,846,094**	**4,420,860**	**5,080,570**	**5,516,806**

المصدر :إعداد الباحث من خلال النشرات المالية المركزية للمصرى للدورية السنوية والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019 .

التعليق:

- أن إجمالي المركز المالي للبنوك المصرية بلغ نحو ١٢٢٠.٧ مليار جم عام ٢٠١٠م مقابل ٥٥١٦.٨مليارجم عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٤٢٩٦.١ مليار جم، وبمتوسط معدل نمو سنوي ٣٥.٢ % خلال الفترة المذكورة.
- يعكس معدل الزيادة بالمركز المالي للبنوك حجم ونشاط السوق المالي والنمو بالاقتصاد المصري، كما يعكس المركز المالي للبنوك المصرية أيضا، مدى التوسع التي شهدته البنوك نتيجة التوسع فى أنشطتها التقليدية، وكذا البدء في تطبيق الشمول المالي والذى تلعب فيه البنوك دور الوسيط المالي المتداخل فى كافة المعاملات المالية، كما عكست أيضا النمو المتزايد في الاعتماد في المدفوعات على المدفوعات الإلكترونية والتي تلعب فيه البنوك دور الوسيط أيضًا.

شكل رقم (١٢)

يوضح تطور المركز المالى المجمع للبنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

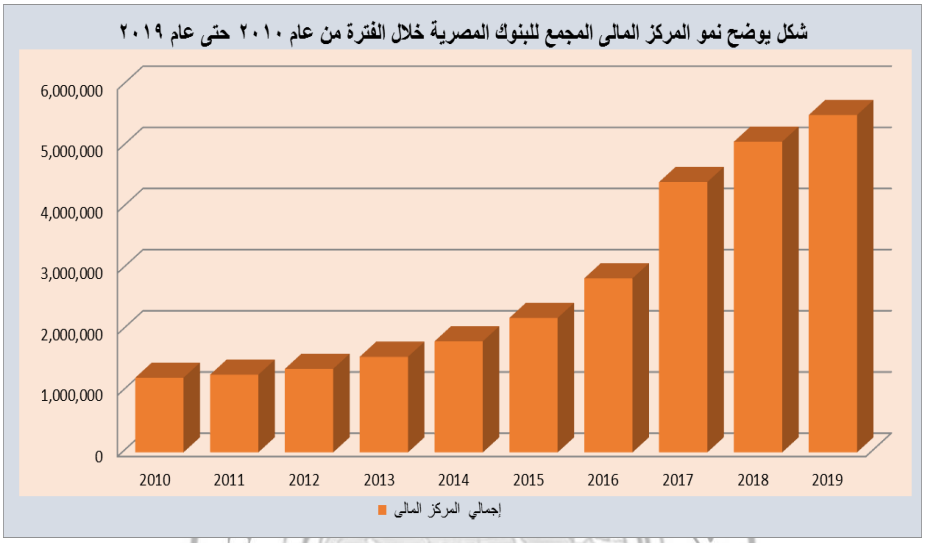

المصدر: إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزي المصري الدورية السنوية والمصدرة عن الأعوام من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩.

١/٢-إجمالي الودائع بالبنوك المصرية:

نجح القطاع المصرفي المصري في تجميع مدخرات، وذلك من خلال تقديمها الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية والغير تقليدية، ويوضح البيان التالي حجم الودائع بالقطاع المصرفي المصري وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م [٢٤].

شكل رقم (١٣)

يوضح حجم الودائع بالبنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام٢٠١٩م

بالمليون جم

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوي
الودائع الحكومة :-											
الودائع الحكومية بالعملة المحلية	67,114	65,820	62,669	64,654	83,017	155,384	264,868	312,384	419,859	502,874	65%
الودائع الحكومية بالعملة الأجنبية	65,618	51,403	55,947	62,333	95,829	96,768	97,192	212,044	113,646	108,064	6%
إجمالي الودائع الحكومية	132,732	117,223	118,616	126,987	178,846	252,152	362,060	524,428	533,505	610,938	36%
إجمالي الودائع الحكومية / إجمالي الودائع	14%	12%	12%	11%	12%	14%	17%	17%	15%	15%	14%
الودائع غير الحكومة :-											
الودائع غير الحكومة بالعملة المحلية	626,751	667,426	718,217	835,422	1,014,712	1,219,985	1,433,387	1,815,641	2,311,316	2,673,636	33%
الودائع غير الحكومة بالعملة الأجنبية	160,682	180,690	189,853	228,410	240,170	268,021	327,622	702,086	724,694	723,325	35%
إجمالي الودائع غير الحكومة	787,433	848,116	908,070	1,063,832	1,254,882	1,488,006	1,761,009	2,517,727	3,036,010	3,396,961	33%
إجمالي الودائع غير الحكومة / إجمالي الودائع	86%	88%	88%	89%	88%	86%	83%	83%	85%	85%	86%
إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي	920,165	965,339	1,026,686	1,190,819	1,433,728	1,740,158	2,123,069	3,042,155	3,569,515	4,007,899	34%
إجمالي الودائع / إجمالي المركز المالي	75%	76%	75%	76%	79%	79%	75%	69%	70%	73%	75%
إجمالي القروض المصرفية	465,990	474,139	506,736	549,120	587,852	717,999	942,727	1,426,457	1,629,664	1,854,326	30%
إجمالي القروض / إجمالي الودائع (التوظيف)	51%	49%	49%	46%	41%	41%	44%	47%	46%	46%	46%

المصدر :إعداد الباحث في ظل النشرات الدائمة للمركزي المصري الدورية السنوية والصدرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019.

التعليق:

- بلغ حجم الودائع بالجهاز المصرفي المصري نحو ٩٢٠.٢ مليار جم عام ٢٠١٠م مقابل نحو٤٠٠٧.٩ مليار جم في عام ٢٠١٩م، بزيادة بلغت نحو٣٠٨٧.٧ مليار جم وبمتوسط معدل نمو سنوي ٣٣.٦ % خلال الفترة المذكورة.
- إن معدل نمو الودائع بالقطاع المصرفي المصري خلال سنوات الدراسة تتناسب مع معدل نمو المركز المالي للبنوك المالية ككل، والذى نما بمتوسط معدل نمو ٣٥.٢%، ويهمنا في التحليل لحجم الودائع بالبنوك التي قامت البنوك بتحقيقها هو توظيفها.

٢/٢: إجمالي القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة (توظيف الودائع) بالبنوك المصرية:

يقوم القطاع المصرفي المصري بتمويل احتياجات الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ استثماراتها ومشروعاتها، حيث يقع العبء الكبير في تنفيذ التنمية على القطاع المصرفي، يعمل جاهدًا في العمل على إدارة الموارد النقدية بكفاءة من خلال توظيفها فى القطاعات التى تحقق قيمة مضافة للناتج المحلى الإجمالي، ويوضح البيان التالي حجم القروض المصرفية التي تم ضخها بالمشروعات المختلفة سواء الحكومية أو القطاع الخاص، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م[٢٥].

شكل رقم (١٤)

يوضح حجم القروض بالبنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام٢٠١٩

بالمليون جم

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوي
إجمالي القروض المصرفية	465,990	474,139	506,736	549,120	587,852	717,999	942,727	1,426,457	1,629,664	1,854,326	29.8%
القروض الممنوحة للحكومة بالعملة المحلية	15,390	18,191	14,615	11,400	11,872	10,855	100,230	142,710	216,549	235,838	143.2%
القروض الممنوحة للحكومة بالعملة الأجنبية	23,995	21,611	18,974	24,379	28,930	55,566	73,510	212,013	236,368	306,608	117.8%
إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الحكومي / إجمالي القروض	39,385	39,802	33,589	35,779	40,802	66,421	173,740	354,723	452,917	542,446	127.7%
إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الحكومي	8.5%	8.4%	6.6%	6.5%	6.9%	9.3%	18.4%	24.9%	27.8%	29.3%	24.6%
القروض الممنوحة للقطاع غير الحكومي بالعملة المحلية	298,264	309,573	349,560	376,479	406,499	468,502	572,348	724,503	849,775	1,038,221	24.8%
القروض الممنوحة للقطاع غير الحكومي بالعملة الأجنبية	128,341	124,764	123,587	136,861	140,551	183,076	196,639	347,231	326,972	273,659	11.3%
إجمالي القروض الممنوحة للقطاع غير الحكومي	426,605	434,337	473,147	513,340	547,050	651,578	768,987	1,071,734	1,176,747	1,311,880	20.8%
إجمالي القروض الممنوحة للقطاع غير الحكومي / إجمالي القروض	91.5%	91.6%	93.4%	93.5%	93.1%	90.7%	81.6%	75.1%	72.2%	70.7%	-2.3%
إجمالي القروض المصرفية / إجمالي المركز المالي	38.2%	37.3%	37.1%	35.1%	32.4%	32.7%	33.1%	32.3%	32.1%	33.6%	34.4%

المصدر إعداد الباحث من النشرات الشهرية للبنك المركزي المصري الدورية السنوية والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019.

التعليق:

- أن إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي المصري بلغت نحو

٤٦٥.٩٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠م، مقابل ١٨٥٤.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ١٣٨٨.٣١ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي ٢٩.٨ % خلال الفترة المذكورة.

- أن البنوك المصرية قامت بدورها المنوطة به من تجميع المدخرات من القطاعات المختلفة ثم قامت بإعادة ضخها مرة أخرى فى شرايين الاقتصاد المصري مرة أخرى، حيث بلغ متوسط نسبة القروض الممنوحة إلى المركز المالي نحو ٣٤.٤%، كما بلغ متوسط نسبة القروض الممنوحة إلى الودائع نحو ٤٦%.
- تباينت القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال السنوات من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٥م، والذى كان حجم القروض الممنوحة له ما بين ٩١.٥% حتى ٨١.٦ % من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي، والذى انخفض إلى أن بلغت نسبتها ٧٠.٧% عام ٢٠١٩.
- القروض الممنوحة للقطاع الحكومي كانت تتراوح ما بين ٨.٥% إلى ٩.٣% خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٥ م من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي، إلى بلغت نسبتها ٢٩.٣% عام ٢٠١٩م.

ويتضح مما سبق تنامى دور القطاع الحكومي خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٦م فى ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذى يتضح منه أيضًا أن الدولة تنفذ برنامجًا طموحًا من خلال تنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية؛ من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والمستثمرين والتوسع في عمليات التصنيع خلال الفترة القادمة.

٣- مقارنة بين كل من البنوك الماليزية والبنوك المصرية فى توظيفهم للسيولة المتاحة بالبنوك:

وبمقارنة دور كل من البنوك بماليزيا ومصر للقيام بدورها فى النهوض بالاقتصاد القومي، ودعم وتمويل القطاع الصناعي، فإنه يتضح نجاح البنوك بماليزيا في تجميع المدخرات من المواطنين من خلال الودائع والتي بلغت نسبتها ٧٥% من إجمالي المركز المالي بالبنوك بماليزيا، والتى قد تم إعادة ضخها في السوق مرة أخرى من خلال القروض المصرفية (التوظيف) بنسبة بلغت ٨٥% من إجمالي الودائع، في حين أن البنوك المصرية بلغت نسبة الودائع ٧٥ %من إجمالي المركز المالي، والتي تم إعادة ضخها في السوق مرة أخرى من خلال القروض المصرفية (التوظيف) والتي بلغت نسبتها ٤٦ % من إجمالي الودائع، ويتضح هنا الفارق بين البنوك المصرية والماليزية في عملية التوظيف، والتي حققت البنوك الماليزية فيها نجاح كبير مما أنعكس على وضع الاقتصاد الماليزي، في حين تعانى البنوك المصرية من قصور وبطء توظيف الودائع لديها.

ثالثًا- قياس أثر كفاءة الجهاز المصرفي بكل من ماليزيا ومصر على مؤشرات التنمية الاقتصادي:

نستعرض أثر كفاءة توظيف الجهاز المصرفي للودائع والسيولة المتاحة لديه على مؤشرات التنمية الاقتصادية بكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٩م، وللتدليل على مدى نجاح البنوك بكل من البلدين في توظيف السيولة المتاحة لديهما وضخها في شرايين الاقتصاد، وكذا إيضاح أثر النجاح في تطبيق خطط التنمية والاستراتيجيات المتبعة للنهوض بالاقتصاد بكل من البلدين وذلك على النحو التالي:

١/١- معدل النمو بالناتج المحلى الإجمالي:

يمثل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي أحد المؤشرات الهامة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على نجاح السياسات الاقتصادية للدول، وانعكاسها المباشر على الناتج المحلى الإجمالي المتدفق من القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويمثل المعدل المذكور أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها المقارنة بين اقتصاديات الدول بعضها البعض، ويوضح البيان مقارنة بين معدلات نمو الناتج المحلى لكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (١٥)

يوضح مقارنة بين معدل النمو فى كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوي
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمصر	5.10%	1.80%	2.20%	2.20%	2.90%	4.40%	4.30%	4.20%	5.30%	5.60%	3.80%
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بماليزيا	7.40%	5.30%	5.50%	4.70%	6.00%	5.00%	4.20%	5.80%	4.80%	4.30%	5.30%

المصدر :إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزى المصرى والبنك المركزى الماليزى والمصدرة عن الأعوام من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩.

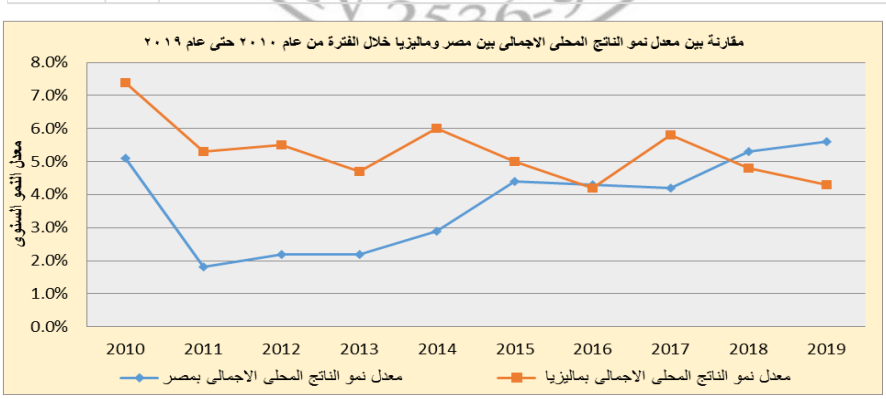

التعليق:

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي بالاقتصاد الماليزي خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، قد بلغ نسبة ٥.٣٠% سنويًا، مقابل ٣.٨% بمصر خلال ذات الفترة، وهو ما يعنى انخفاض معدل النمو بمصر عن ماليزيا بنسبة في حدود ١.٥%.
- أن متوسط معدل النمو المحقق بماليزيا جعلها في طليعة الاقتصاديات الواعدة والقوية، حيث بلغت المرتبة الرابعة بين دول الآسيان ومن أهم ٣٠ اقتصاد في العالم خلال منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد وعشرين في حين أن الاقتصاد المصري عانى العديد من المشاكل والعقبات وبالكاد حاول أن يحافظ على متطلبات الأفراد المعيشية.

٢/١- متوسط دخل الفرد السنوي:

يمثل مؤشر متوسط دخل الفرد أحد المؤشرات الهامة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على نجاح سياسات الدولة الاقتصادية، وانعكاسها المباشر على دخل المواطن، وكذا إمكانية المقارنة ما بين دخول المواطنين بين الدول بعضها البعض، ويوضح البيان مقارنة بين متوسط دخل الفرد لكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩ وذلك على النحو التالى:-

شكل رقم (١٦)

يوضح مقارنة متوسط دخل الفرد فى كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الدخل السنوي
متوسط دخل الفرد السنوى بمصر (بالدولار)	2,370	2,590	2,830	3,040	3,230	3,230	3,460	3,040	2,800	2,690	2,928
متوسط دخل الفرد السنوى بماليزيا (بالدولار)	9,420	9,910	10,505	10,884	11,005	10,673	10,412	10,477	11,160	11,570	10,602
عدد مرات دخل الفرد بماليزيا إلى دخل الفرد بمصر	4.0	3.8	3.7	3.6	3.4	3.3	3.0	3.4	4.0	4.3	3.6

المصدر :إعداد الباحث في ضوء البيانات الدورية السنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي والصادرة عن الأمم في عام 2010 حتى عام 2019 .

شكل رقم (١٧)

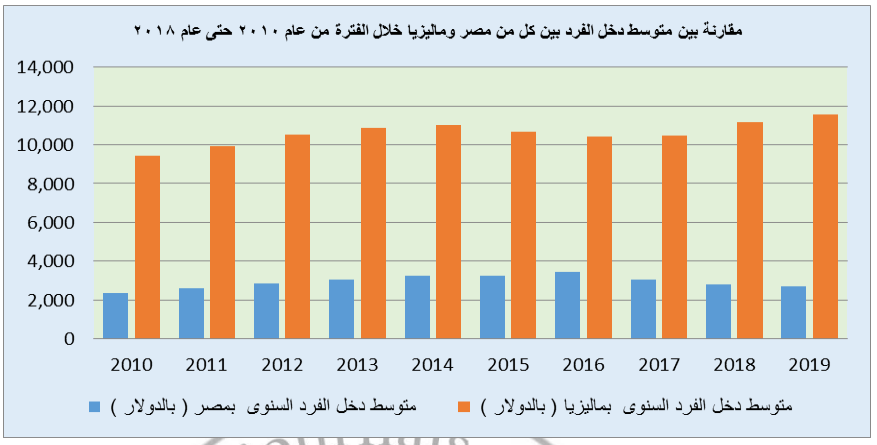

التعليق:

- بلغ متوسط دخل الفرد في ماليزيا خلال فترة تطبيق الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠م نحو ٢٣٤.٩ دولار/ فرد، مقابل أن متوسط دخل الفرد بمصر نحو ٤٥١.٧٥ دولار في ذات التاريخ المذكور.
- بلغ متوسط دخل الفرد بماليزيا في عام ٢٠١٠م نحو ٩٤٢٠ دولار، مقابل أن متوسط دخل الفرد بمصر نحو ٢٣٧٠ دولار في ذات التاريخ المذكور، في حين بلغ نحو ١١٥٧٠ دولار عام ٢٠١٩ م، مقابل ٢٦٩٠ بمصر عام عن ذات العام.
- بلغ متوسط الزيادة السنوية لمتوسط دخل الفرد في بماليزيا خلال الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٩م نسبة ٢% سنويًا، في حين بلغ بمصر نحو ١.٣% سنويًا، كما أن متوسط الدخل بماليزيا بلغ نحو ٤ مرات الدخل بمصر، وهو ما يشير إلى نجاح السياسات وخطط التنمية الاقتصادية بماليزيا، والتي انعكست في دخول الأفراد، في حين أشار ذلك المؤشر إلى عدم فاعلية السياسات وبرامج وخطط التنمية بمصر.

٣/١- معدل البطالة:

يمثل توظيف العمالة الشغل الشاغل للحكومات. ومن ثم تسعى الدول التي تتميز بوجود قوة بشرية لديها مثل مصر بالعمل على الاستفادة من قوة العمالة، طالما هي مؤهلة وراغبة وقادرة على العمل، ويمثل مؤشر البطالة أحد أهم المؤشرات لقياس مدى نجاح الدولة في استغلال العمالة لديها وتوظيفها، في ضوء السياسات التي تتبعها الحكومة من إعادة تأهيل العمالة، وكذا التدريب المستمر لها، وذلك لتشغيلها وفقًا لمتطلبات سوق العمل، وكذا وفقًا لتطورات الصناعة والعمليات الإنتاجية ووفقًا للتقدم التكنولوجي بها، يوضح البيان التالي معدل البطالة بين كل من مصر و ماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (١٨)

يوضح مقارنة معدل البطالة بين كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط نسبة البطالة
نسبة البطالة بمصر (%)	9.2%	11.9%	12.6%	13.0%	12.9%	12.6%	12.5%	11.6%	9.7%	7.8%	11.4%
نسبة البطالة بماليزيا (%)	3.3%	3.1%	3.0%	3.1%	2.9%	3.1%	3.4%	3.4%	3.4%	3.3%	3.2%

المصدر: إعداد الباحث من خلال المؤشرات الدورية للسنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019.

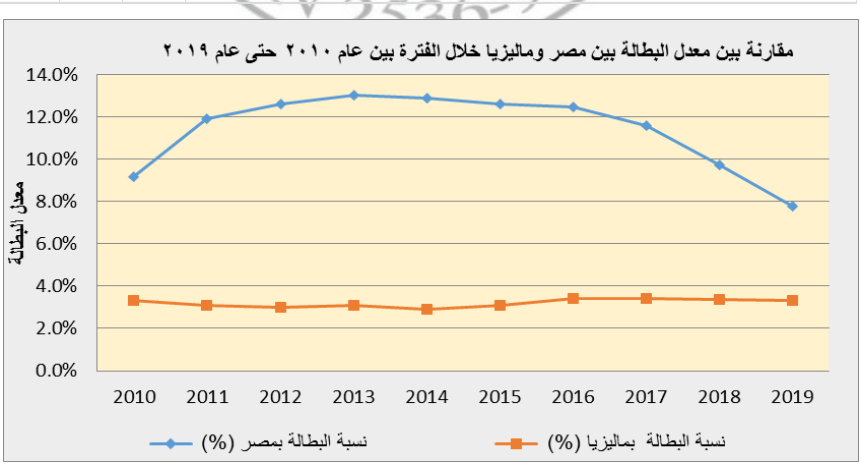

التعليق:

- أن معدل البطالة بماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م تميزت بالثبات النسبي حول نسبة ٣% سنويًا، وهو يشير إلى نجاح السياسات وبرامج التنمية الاقتصادية المتبعة من الحكومات الماليزية، كما أن معدل البطالة المحقق بالاقتصاد الماليزي يعد من المعدلات المقبولة مقارنة بالدول النامية، وكذا المتقدمة حيث تسعى ماليزيا في القضاء على البطالة لديها.
- أن معدل البطالة بمصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م يتجه نحو الانخفاض، وذلك فى ضوء ما تقوم به الدولة ببذل العديد من الجهود؛ لخفض نسبة البطالة وذلك من أعادة تأهيل العمالة القادرة والراغبة فى العمل، من خلال إيجاد فرص عمل لها، وذلك بالتوسع في الاستثمارات وإقامة المشروعات.

٤/١- معدل التضخم السنوي:

يمثل معدل التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة، التي تقيس مدى نجاح السياسات والاستراتيجيات في كبح جماح زيادة الأسعار للسلع والخدمات، وكذا يعكس الانخفاض في العملة المحلية وعدم قدرتها على شراء وتلبية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات المطلوبة، في ظل استمرار ثبات الدخول وانخفاض العملة مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يزيد من حدة التضخم بأي دولة وبخاصة التى تعتمد في مدخلات إنتاجها على العديد من المواد المستوردة من الخارج، وهو ما ينعكس أثره في زيادة تكاليف المنتجات، ومن ثم عدم قدرة الأفراد على الشراء لارتفاع أسعار تلك المنتجات، يوضح البيان التالي بيان مقارن عن معدل التضخم السنوي بين كل من مصر وماليزيا، خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (١٩)

يوضح مقارنة بين معدل التضخم بين كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام٢٠١٩م

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوي
معدل التضخم السنوي بمصر	11.30%	10.10%	7.10%	9.50%	10.10%	10.10%	13.80%	29.50%	14.40%	8.70%	12.46%
معدل التضخم السنوي بماليزيا	1.62%	3.17%	1.66%	2.11%	3.14%	2.10%	2.10%	3.87%	0.89%	0.66%	2.13%

المصدر: إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019.

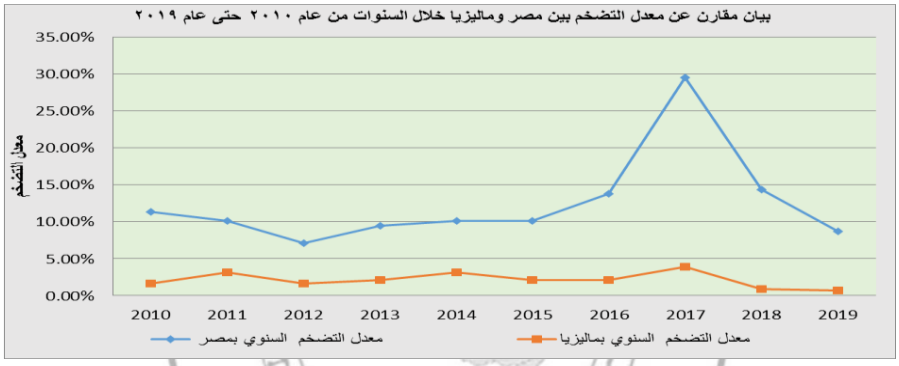

التعليق:

- أن ماليزيا نجحت في الحد من خطر التضخم على مدار الخطط الخمسية، حيث بلغ أكبر معدل للتضخم بماليزيا نحو ١٧.٣٣% عام ١٩٧٤م منذ حصولها على الاستقلال و حتى الأن، أما أقل معدل للتضخم فقد بلغ نحو ٠.٤١ بالسالب عام ١٩٦٩م،أما خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م فقد نجحت ماليزيا بفضل سياساتها الاقتصادية فى المحافظة على عدم زيادة معدل التضخم عن ٣.٢ % سنويًا.
- نجحت مصر في الحد من خطر التضخم على مدار الخطط الخمسية حيث بلغ معدل التضخم خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، فقد نجحت مصر بفضل سياساتها الاقتصادية في تخفيض معدل التضخم من ١١.٣%عام ٢٠١٠م، مقابل٨.٧%عام ٢٠١٩.

٤/١- حجم ومعدلات نمو الاستثمار الأجنبي:

يمثل حجم الاستثمار أحد أهم المؤشرات الهامة باقتصاديات الدول، وذلك للدلالة على مدى اكتساب أي اقتصاد على ثقة المستثمرين ومؤسسات التمويل المختلفة والدول الأخرى للاستثمار بأي بها، كما أن قرار الاستثمار دائما ما يكون مرتبط بقدر كبير بمعدلات المخاطر بتلك الدولة والصناعات، التي سيتم توجيه الاستثمارات إليها، حيث يسعى العديد من المستثمرين، سواء من الأفراد، أو الشركات، أو المؤسسات الدولية، أو حتى الدول بصناديقها الاستثمارية، بالبحث عن الدول الأقل مخاطر، وكذا تلك التي يتوقع أن تشهد معدلات نمو عالية وتحقق معدلات ربحية جيدة، وبما يضمن لها تحقيق تدفقات نقدية تكون قادرة على سداد عوائد الاستثمار المطلوبة من المستثمرين، ويوضح البيان التالي بيان مقارن عن صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وذلك على النحو التالي:

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

شكل رقم (٢٠)

يوضح مقارنة بين صافى الاستثمارات المباشرة بين كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام٢٠١٩

السنوات/البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافى الاستثمارات المباشرة بمصر (مليار دولار)	6.39	0.483-	2.80	4.19	4.61	6.92	8.11	7.41	8.14	9.01
صافى الاستثمارات المباشرة بماليزيا (مليار دولار)	10.89	15.12	8.90	11.30	10.60	9.86	13.47	9.37	8.14	7.65

المصدر :إعداد الباحث في ضوء المؤشرات الدورية للسنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي والصندوق النقد الدولي عام 2010 حتى عام 2019.

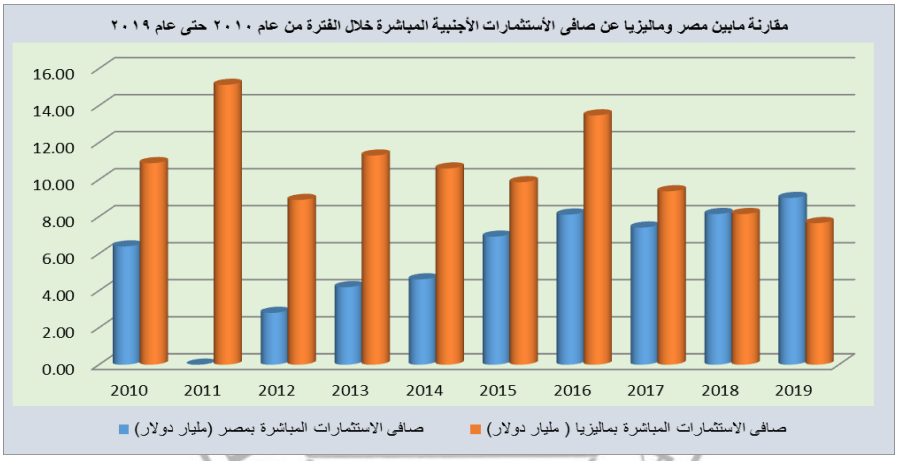

التعليق:

- أن صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بماليزيا تميزت بالثبات على مدار فترة الدراسة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩، والتي بلغ متوسطها نحو ١٠ مليار دولار سنويًا، وذلك يرجع إلى سياسة الانفتاح التي يتبعها الاقتصاد الماليزي خلال تلك المرحلة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلًا عن أن ذلك الثبات قد كان محصلة من مراحل التنمية الاقتصادية التي قامت بها ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال.
- أن صافى الاستثمارات الأجنبية بمصر أظهر نجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي

المتخذة من قبل الحكومة المصرية والتي بدأت من عام ٢٠١٥، حيث بدأت في التصاعد إلى أن بلغت نحو ٩.٠١ مليار دولار ومتوقع زيادة صافى الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال السنوات القادمة، في ظل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما تتوقعه مؤسسات التقييم والجدارة والتصنيف الدولي.

٥/١- معدل نمو التجارة الخارجية:

يمثل معدل نمو التجارة الخارجية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على مدى علاقة اقتصاد أي دولة ما العالم الخارجي، وذلك من خلال الوقوف على حركة الواردات من السلع والخامات، وكذا حجم الصادرات للسلع المصنعة أو الخامات، ومعدل النمو بالواردات، وكذا معدل نمو الصادرات، ومن ثم فإن الميزان التجاري يمثل المعدل الأهم، والذى يظهر مدى وجود فائض به أو عجز بالميزان التجاري، وهو ما يمثل انعكاس لمدى نجاح سياسات واستراتيجيات التنمية التي تضعها وتنفذها أي دولة، وذلك من خلال زيادة صادراتها مقابل انخفاض الواردات أو العكس. وخلال فترة برامج التنمية بمصر فقط أظهر مؤشر نمو التجارة الخارجية أن ووجود عجز دائما بالميزان التجاري وزيادة نسبة الواردات عن الصادرات.

- أن حجم التجارة الخارجية بماليزيا قد نما خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م في المتوسط بنسبة ٥% تقريبًا، وأن الميزان التجاري قد حقق فائض بلغ في المتوسط السنوي نحو ١٠٢.٦ مليار رينجيت، وذلك على مدار الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١٩م، ومما يعنى أن ماليزيا نجحت في خلق سوق خارجي لتسويق وبيع منتجاتها.

- أن حجم التجارة الخارجية بمصر قد تضاعف خمس مرات خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، وأن الميزان التجاري قد حقق عجزًا على مدار الفترة الزمنية المذكورة، وذلك في ضوء أن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو

الصادرات بنسبة في حدود ٩% سنويًا، ومما يعنى أن الحكومة بمصر يجب تضع السياسات، التي يجب أن تحد من الواردات والتوسع في الصادرات مع الاهتمام بالصناعة المحلية، وذلك إحلال الواردات مع تشجيع استهلاك المنتج المحلى.

٦/١- الدين الداخلي والخارجي:

يمثل الدين الداخلي أو الخارجي أحد مصادر الدول في تمويل العجز بموازنتها، وقد قامت ماليزيا باستخدام المصدرين المذكورين في تمويل الفجوة التمويلية بحساباتها القومية؛ لتمويل عدد من المشروعات التنموية؛ ولتنفيذ خططها الاستثمارية، وذلك طبقًا للخطط الخمسية المتتابعة والمحددة في هذا الشأن، بكافة قطاعات وأنشطة الدولة، وقد قامت الحكومة العمل على الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي وفقًا للمعدلات الاقتصادية الآمنة المتعارف عليها.

- قامت مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩ م، بالتوسع في استخدام الدين الداخلي والخارجي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية لديها، حيث بلغ حجم الدين الداخلي بمصر عام ٢٠١٩م نحو ٤١٠٨ مليار جم، في حين بلغ حجم الدين الخارجي بمصر عام ٢٠١٩م نحو ١٠٨.٧ مليار دولار.
- نجحت ماليزيا خلال الفترة المذكورة فى توفير القروض الداخلية أو الخارجية لتمويل برامج التنمية لديها، حيث لم تتعدى تلك القروض نسبة في ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالي.

٧/١- الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي:

تسعى الدول والحكومات بالعمل على تكوين الاحتياطيات النقدية، وذلك لمواجهة أية أخطار قد تواجه الدول في توفير السلع الأساسية والاستراتيجية للأفراد،

والتي تقوم باستيرادها وتمثل الاحتياطيات أحد المؤشرات التى يمكن من خلالها التدليل على كفاءة الاقتصاد، وأن برامج التنمية الاقتصادية تؤتى ثمارها، ويمكن من خلالها تكوين الاحتياطيات المطلوبة، وتختلف تغطية الاحتياطي لعدد الشهور من الاستيراد للسلع حسب حجم الاحتياطي لديها، وكذا حجم الواردات، والتي يجب إلا تقل بأي حال عن٣–٤ شهور، وهى الحدود الأمنة المتعارف عليها من قبل صندوق النقد الدولي، والذى يحدد طبقًا لرؤيته لكل دولة، ووضعها الاقتصادي ووفقًا لدرجة المخاطر بها، كما أن الاحتياطي النقدي بكل دولة يكون مؤشرًا أو أحد العوامل المؤثرة فى تصنيف درجة المخاطر بالدول، وكذا درجة الجدارة الائتمانية من مؤسسات التصنيف الدولية (فيتش، مودويز، أستاندرد أند بورو)، ومن ثم فإنه يمثل أحد المؤشرات الاقتصادية التي لا يمكن إغفالها عند دراسة الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ويوضح التالي مقارنة بين مصر وماليزيا من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م.

merj-journals
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

شكل رقم (٢١)

يوضح مقارنة لحجم الاحتياطي النقدي بين كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام٢٠١٩

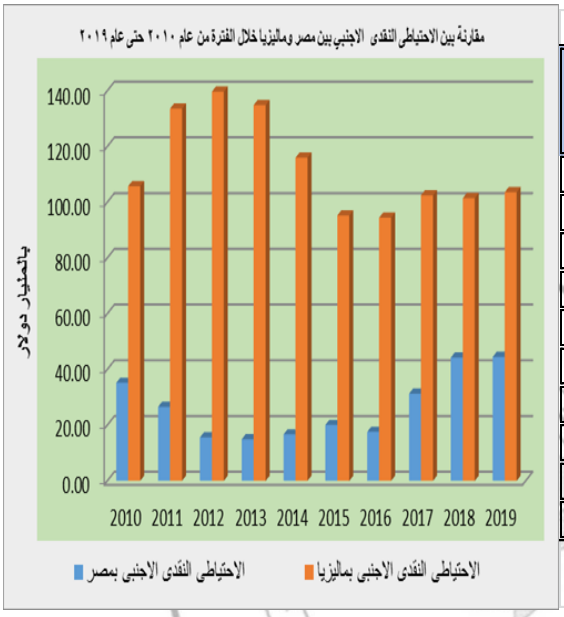

مليار $

السنة / البيان	الاحتياطى النقدى الاجنبى بمصر	الاحتياطى النقدى الاجنبى بماليزيا
2010	35.20	105.80
2011	26.60	133.60
2012	15.60	139.70
2013	14.96	134.90
2014	16.70	116.00
2015	20.10	95.30
2016	17.60	94.50
2017	31.30	102.50
2018	44.30	101.50
2019	44.50	103.60

المصدر :إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزى المصرى والبنك المركزى الماليزى والصادرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019 .

- نجحت ماليزيا خلال السنوات من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م، في تكوين احتياطيات نقدية أجنبية بلغت نحو ١٠٤ مليار دولار تمكنها من تغطية احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، والذى يمثل انعكاس لنجاح السياسات وبرامج التنمية المتبعة.

- واجهت مصر تحدى تمثل في انخفاض الاحتياطي لأدنى مستوى له حيث بلغ نحو ١٥ مليار عام ٢٠١٢م كما أن الحكومة المصرية قامت بالعمل على بناء الاحتياطي النقدي الأجنبي مرة أخرى إلى أن وصل قيمته نحو ٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٩.

مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية بين كل من مصر وماليزيا:

يتضح نجاح البنوك الماليزية في توظيف الودائع والسيولة لديها بنسبة بلغت ٨٥ % كمتوسط خلال السنوات من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٩م والتى تم توجيهها إلى الاستثمار وتنمية القطاعات المختلفة، في حين أن البنوك المصرية نجحت في توظيف ما نسبته ٤٦% من حجم الودائع لديها مما أنعكس ذلك على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية بين كل مصر وماليزيا وذلك على النحو التالى:

- النجاح الذى حققته البنوك الماليزية من تجميع المدخرات والودائع من المؤسسات والأفراد والتي بلغت نسبتها ٧٥%من إجمالي المركز المالي للبنوك الماليزية وإعادة توظيفها مرة أخرى في القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسبة ٨٥% من حجم الودائع لدي الجهاز المصرفي مما انعكس أثر ذلك على كافة المؤشرات الاقتصادية بشكل إيجابي وجعلت من ماليزيا من أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم.
- قامت البنوك المصرية بدورها في تجميع المدخرات والودائع من المؤسسات والمواطنين، حيث بلغت تلك الودائع نسبة ٧٥% من حجم المركز المالي للبنوك المصرية، في حين بلغت نسبة التوظيف لتلك الودائع لنسبة ٤٦% من حجم الودائع، مما يعنى وجود قصور في نسبة التوظيف في البنوك وانعكس ذلك جليًا في المؤشرات الاقتصادية والتي بمقارنتها بماليزيا يتضح الفارق.
- ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية بدولة ماليزيا عن مصر، يمثل انعكاسا ومحصلة لدور الجهاز المصرفي بكل منهما في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة (قطاع عام – قطاع خاص)، حيث أن القطاع المصرفي المصرى أمامه الكثير ليبذله، لخلق فرص استثماريه واعدة لتوظيف تلك السيولة المتاحة لديه، الأمر الذى سينعكس على المؤشرات الاقتصادية.

النتائج:

- نجاح البنوك المصرية والماليزية في التوافق مع مقررات وضوابط بازل٣ مع نهاية عام ٢٠١٩ والذى شهد نهاية الفترة الانتقالية الممنوحة من لجنة مقررات بازل لتعديل هيكل رأسمال بنوكها وتعديل نسب السيولة وأخيرًا تحقيق نسبة أكبر من ١٠.٥% لمعدل كفاية رأس المال، تحت ما يسمى بمقررات بازل ٣، والتي التزمت البنوك في كل من البلدين بتحقيقها وذلك يعكس متانة وقوة البنوك بالبلدين، وكذا مرونتها في التعامل مع المخاطر التي قد تواجه البنوك.
- امتلاك الجهاز المصرفي الماليزي لنظام مصرفي مزدوج يجمع ما بين نظام تقليدي يعمل تحت مظلته البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، ونظام إسلامي تعمل تحت مظلته البنوك الإسلامية، والتي تعاظم وجودها خلال الفترة من بداية الثمانينيات إلى الآن حيث بلغت نسبة البنوك المالية إلى إجمالي الجهاز المصرفي نسبة ٣٠% بنهاية عام ٢٠١٩.
- الجهاز المصرفي المصري لم يستفد من تكوين المجتمع المصري، الذى يدين معظمة بالإسلام، بالإضافة إلى وجود بعض البنوك الإسلامية، والتي لم تتوسع بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، والاستفادة من ميزة رغبة العديد من الأفراد بالتعامل بالنظام الإسلامي، ووفقًا ومعتقداتها عن الفائدة من ناحية الحلال والحرام.
- أن أحد أهم المشكلات التي تواجه تمويل المشروعات بمصر ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم تمثل تكلفة وعبء كبير على المشروعات، والتي تغلبت عليها ماليزيا من خلال تطبيق أسعار فائدة صفر، من خلال تمويل المشروعات بنظام المشاركة والمرابحة والذى يتفق مع النظام الإسلامي، والذى كان يمكن أن يكون أحد أشكال التمويل غير المكلف للمشروعات بمصر.
- إمكانية نقل تجربة ماليزيا الرائدة في قيام البنوك لديها بتمويل المشروعات الاستثمارية، مع إمكانية محاولة التعلم من تجربة البنوك الإسلامية في تقديم خدماتها بالسوق المصرفي وتنامى وتعاظم شأنها إلى أن بلغت نسبتها ٢٩% من حجم السوق المصرفي الماليزي.

التوصيات:

- أهمية قيام البنك المركزي المصري في الاستمرار في تنفيذ خطة الإصلاح الحالية بالقطاع المصرفي، مع الاستمرار في الالتزام بتطبيق الاشتراطات الخاصة بمقررات لجنة بازل وأية اتفاقيات دولية أخرى.
- التوسع في تطبيق مفهوم الشمول المالي وذلك من خلال وضع برامج تثقفية عن الخدمات المصرفية وأهمية تلك الخدمات للأفراد أو للدولة حيث بلغ عدد من يملك حساب مصرفي بمصر نسبة ٥٢%، مما يعنى أن هناك ما يقرب من نحو ٢٣ مليون شخص (من أصل ٤٧ مليون شخص بالغ) لا تملك حساب مصرفي، مع أهمية قيام البنوك بإعادة صياغة المزيج التسويقي والخدمات المقدمة في ظل الشمول المالي، وبما يتوافق مع احتياجات الأفراد حتى تستطيع بناء جسور الثقة بين القطاع المصرفي والأفراد سواء الحاليين أو المرتقبين.
- التوسع في البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي وبما يسمح بسهولة تنفيذ الخدمات المصرفية التي تعتمد على التكنولوجية الرقمية (FinTech) وبخاصة المدفوعات الإلكترونية والتي ستساعد في تطبيق مفهوم الشمول المالي ودخول العديد من المؤسسات والأفراد بالاقتصاد الغير رسمي تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.
- أهمية قيام البنك المركزي المصرفي فى التوسع فى منح البنوك القائمة الرخصة الخاصة بالعمل فى المنتجات والخدمات الإسلامية؛ لتتوافق مع المعتقدات الدينية لدى قطاع عريض من المجتمع المصري، وذلك فى ضوء نجاح تجربة العديد من البنوك الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية، وبخاصة ماليزيا محل دراسة المقارنة والتي لعبت البنوك الإسلامية فيها دور تمويل القطاعات المختلفة في المشاركة في تنمية الاقتصاد الماليزي.

- أهمية استمرار البنك المركزي في تقديم الدعم للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال إطلاقه للمبادرات التمويلية بتكلفة أموال منخفضة، وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ وذلك إيمانًا بأن القطاعين المذكورين من القطاعات الواعدة وأنه تمثل قاطرة التنمية بالاقتصاد المصري، مع وضع آلية لقياس المردود الاقتصادي خلال فترة زمنية (ربع سنوية – نصف سنوية – سنوية)؛ وذلك للوقوف على تأثير المبادرة مع وضع إحكام عملية الرقابة والمتابعة والمراجعة لوصول التمويل المطلوب إلى القطاعات الحقيقية والمستفيدة.
- قيام الجهاز المصرفي وعلى رأسها البنك المركزي فى الاستمرار بدورها في دعم العمل المجتمعي وذلك من خلال احتضانه ودعمه ورعايته للمراكز البحثية والابتكارات والاختراعات الخاصة بشباب المخترعين وذلك لتحفيزهم على الاستمرار والعمل.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

(1)" Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , Basel Committee on Banking Supervision ", Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011) , p 61.

- Adel HARZI ,The impact of Basel III on Islamic banks:A theoretical study and comparison with conventional banks, Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah), p07.
- Adnan, Ahmad Hezri & Hasan, Mohd Nordin. Sustainable Development Indicator Initiatives in Malaysia - Novel Approaches and Viable Frameworks. Institute for Environment and Development,. University Kebangsaan Malaysia, 2001,p211.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2018, Results of the Basel II monitoring exercise for German institutions, Bank for International Settlements.

(٢)السيد، رامي فوزي، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١ م، ص ١٢٨.

- بوريب، خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة ٨ ماي ١٩٤٥، ديسمبر ٢٠١٢.
- بوسعيود، سارة، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص، ص.٢٢٤– ٢٣١.
- بوفليح، نبيل، الإبداع والتميز في الصيرفة الإسلامية :التجربة الماليزية، ورقة بحثية، جامعة البليدة 2 علي لونيسي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، إبريل ٢٠١٧.

(٣) الموقع الإلكتروني للبنك المركزى الماليزى www.bnm.gov.my/index

(٤) الموقع الإلكتروني للبنك المركزى الماليزى www.bnm.gov.my/index.

(٥) الموقع الإلكتروني للبنك المركزى الماليزى www.bnm.gov.my/index.

(٦) بوريب، خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة ٨ ماي ١٩٤٥، ديسمبر ٢٠١٢.

(7) Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on: Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the hallenge, Malaysia, 2019.

-Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on: Islamic Finance and Economic Growth Mutually Reinforcing, Malaysia.

(8) Shahrul Azman bin Abd Razak, Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry, PhD Thesis of Philosophy ,University of Erfurt, Germany, 2014, p:18.

(٩) الموقع الإلكتروني للبنك الدولى www.worldbank.org.

(١٠) الموقع الإلكتروني لمجلة البنوك المصدرة عن بنك التسويات الدولي أعداد متفرقة www.the banker.com.

(١١) الموقع الإلكتروني لمجلة البنوك المصدرة عن بنك التسويات الدولي أعداد متفرقة www.the banker.com.

(12)Bank Negara Malaysia, Financial Sector Blueprint 2011–2020.

- Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services , 22 Mar 2013, p:1.
- Reuters's articles, Fitch: Islamic Finance in Malaysia: An Evolved Sector, available on:
  http://www.reuters.com/article/idUSFit948982,consult
- Bank Negara , Monthly Statistical Bulletin, Dec 2019, available on: http://www.bnm.gov.my/ consult

(١٣) عبد الخالق، جودة. الصناعة والتصنيع " الواقع والمستقبل حتي عام ٢٠٢٠ "، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥، ص ٤٥ –٢٠٠.

(١٤) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg

(١٥) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/

(١٦) الموقع الإلكتروني www.elibrary.imf.org.

(١٧) الموقع الإلكتروني www.worldbank.org.

(١٨) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/

(١٩) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي الماليزي www.bnm.gov.my/index.

(٢٠) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي الماليزي www.bnm.gov.my/index.

(٢١) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي الماليزي www.bnm.gov.my/index.

(٢٢) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي الماليزي www.bnm.gov.my/index.

(٢٣) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرىhttps://www.cbe.org.eg.

(٢٤) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرىhttps://www.cbe.org.eg.

(٢٥) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرىhttps://www.cbe.org.eg.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 67 September 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)